

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق و مراقبة التسيير

أثر التحليل المالي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة ملبنة الساحل في ولاية مستغانم (GIPLAIT)

مقدمة من طرف الطالبتين:

سي عفيف رابحة

يوسفي فاطمة الزهراء

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	برياطي حسين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مقررا	ولد السعيد محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2020



## كلمة الشكر

الحمد لله الواحد الأحد لا إله إلا هو رب العرش العظيم، والفضل للذي خلق السماوات بلا عمد، ورزق ولم ينسأ أحد، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي وله الحمد بعد الرضى.

بداية أشكر الله الذي فضلي على كثير ممن خلق ورزق تفضيلاً كثيراً.

وأخص بالشكر الأستاذ المشرف على مذكرة تخريجي والذي أرجو من الله أن يجازيه خير الجزاء على وقوفه معي وإرشادي بالنصائح اللازمة والحق يقال إنه لم يبخل علي رغم انشغالاته الكثيرة

الأستاذ محمد ولد السعيد

فله جزاء الشكر.

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد وخاصة الأساتذة الكرام فيقسم المالية والمحاسبة.

بالإضافة إلى كل موظفي ملبنة الساحل بولاية مستغانم وخاصة منهم المكلف بالمحاسبة الإنسانية الطيبة "جمعية" الذي أكن لها كل فائق التقدير والاحترام.

وإلى جميع من ساهم أو عمل أو وجه أو شارك في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما لا ننسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية.

وإلى جميع طلبة دفعتي الأوفياء.

## الاهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي إلى

إلى سندي في الدنيا، إلى قدوتي وعزتي وسرنجاعي، إلى أغلى ما رأيت عيناى، إلى اللذان  
رباني على الأخلاق والفضيلة إلى من ألبى من بعد ربي إلى أروع ما في الوجود إلى والدي

الكريمين حفظهما اهلل وأطال في عمرهما

الى رجل كل كلمة شكرفيه لا تكفي على ما قدمه لي من عون ومساندة إلى من علمني العطاء

دون انتظار، من أرى التفاؤل في عينيه والسعادة في ضحكته الى الوجه المفعم بالبراءة، إلى أغلى ما في الدنيا  
يا "جمال" يا جوهرة قلبي.

إلى اخوتي الاعز على القلب والروح إلى أخي «محمد» وأختي «فاطمة».

إلى الذي لم يبخل علي بالمساعدة والنصح إلى صاحب القلب الكبير ورافقتي طوال مشوار العام الدراسي  
في إتمام هذا العمل المتواضع معا صديقتي «فاطمة الزهراء»

إلى أحلى وأرق ما في الوجود إلى جميع صديقاتي.

إليك يا من تقرأ مذكرتي الآن وإلى كل طالب علم.

إلى كل من نسيم قلبي ولم ينسهم قلبي.

## الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من قال فيهم عزوجل: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى من تاهت الأحرف والكلمات في وصفها وعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، إلى التي لم تنساني في كل صلاة وفي كل سجدة بدعائها إلى سند وأساس وفانوس بيتنا  
أمي الغالية أدام الله صحتها وعافيتها ورعاها أين ما كانت.

إلى سقف بيتنا، إلى أعظم رجل بحياتي على من تواضع في الأرض، إلى الذي علمني على حساب راحته، إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة.

أبي الغالي أدامه الله وأطال في عمره وألبسة لباس الصحة والعافية مادام حيا.  
حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من عشت معهم براءة طفولتي إخوتي حفظهم الله وأسعدهم أين ما كانوا.

إلى رموز العلم ونبع الأخلاق معلميني وأساتذتي من أول صف إلى آخره.

إلى كافة من أمد إلي يد العون من قريب أو من بعيد.

جزاكم الله عني خير الجزاء.

الصفحة	العنوان
	كلمة الشكر
	الاهداء
	الفهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
01	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للتحليلي المالي</b>	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مدخل الى التحليل المالي
06	المطلب الاول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
08	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
09	المطلب الثالث: الاطراف المعنية بالتحليل المالي
10	المبحث الثاني: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي
11	المطلب الأول: الميزانية المحاسبية
14	المطلب الثاني: حساب النتائج
19	المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة
21	المبحث الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي
21	المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية
29	المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج
32	المطلب الثالث: تحليل المقارن
33	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية</b>	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
36	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
36	المطلب الثاني: أهمية واهداف الأداء المالي
37	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
38	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
38	المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي
39	المطلب الثاني: اهداف وأهمية عملية تقييم الأداء المالي
40	المطلب الثالث: خطوات عملية تقييم الأداء المالي ومعوقاتها

41	المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي
41	المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
41	المطلب الثاني: تقييم أثر التحليل المالي على الأداء المالي
42	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي
46	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول ملبنة الساحل في ولاية مستغانم	
47	تمهيد
47	المبحث الأول: تقديم ملبنة الساحل لولاية مستغانم
48	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن ملبنة الساحل لولاية مستغانم
49	المطلب الثاني: اهداف ملبنة الحليب بمستغانم
50	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمبنة الحليب بمستغانم
51	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمبنة الساحل بمستغانم
52	المطلب الأول: تحليل المقارن لميزانية ملبنة الساحل بمستغانم
55	المطلب الثاني: تحليل المالي لميزانية ملبنة الساحل بمستغانم.
67	المطلب الثالث: تحليل المالي لحساب النتائج لمبنة الساحل بمستغانم
70	المبحث الثالث: أثر التحليل المالي لمبنة ساحل بمستغانم
70	المطلب الأول: التحليل المالي داخل الملبنة الساحل بمستغانم
70	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمبنة الساحل بمستغانم
71	المطلب الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالنتائج المستقبلية لمبنة الساحل بولاية مستغانم
72	خلاصة الفصل
73	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

القائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
21	الميزانية المالية	01
22	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	02
27	نسب السيولة	03
28	نسب النشاط ومعدل الدوران	04
29	نسب الهيكلية	05
30	طريقة حساب قدرة القدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	06
30	طريقة حساب قدرة القدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	07
31	نسب ربحية المبيعات (الهوامش).	08
32	نسب المردودية	09
52	تحليل الأفقي لميزانية لمبنة الساحل بولاية مستغانم	10
56	ميزانية الوظيفية لمبنة الساحل بمستغانم لسنة 2014-2015-2016	11
57	ميزانية الوظيفية لمبنة الساحل بمستغانم لسنة 2017-2018-2019	12
58	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	13
58	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	14
59	حساب رأس المال العامل الوظيفي	15
59	حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	16
60	حساب احتياجات رأس مال العامل خارج استغلال	17
60	حساب احتياجات رأس مال العامل	18
60	حساب الخزينة الصافية	19
61	حساب الخزينة الصافية	20
61	حساب نسبة التداول للمؤسسة	21
62	حساب نسبة السيولة السريعة	22
62	حساب نسبة النقدية	23
63	حساب نسبة تمويل خارجي للأصول	24
63	حساب نسبة مديونية الكاملة	25
64	حساب نسبة مديونية قصيرة الأجل	26
64	حساب معدل دوران إجمالي الأصول	27
65	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية	28
65	حساب معدل دوران الأصول الجارية	29
66	حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل	30



## القائمة الجداول

66	حساب معدل دوران النقدية	31
67	حساب نسبة فائض الخام للاستغلال	32
67	حساب نسبة نتيجة الاستغلال	33
68	حساب نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب	34
68	حساب مردودية مالية	35
69	حساب مردودية الاقتصادية	36
69	حساب الرافعة المالية	37

## القائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
18	حساب النتائج حسب الوظيفة وحسب الطبيعة	01
20	التدفقات الداخلة والخارجة المصنفة على أساس الأنشطة تشغيلية	02
25	عوامل تغير رأس المال العامل الصافي	03
25	مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل	04
26	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	05
50	الهيكل التنظيمي لمبنة الحليب بمستغانم	06

يعيش العالم اليوم تطورات اقتصادية وتكنولوجية معتبرة وهذا راجع إلى تطور البنية الاقتصادية لدول العالم عن طريق النمو الاقتصادي الذي شهدته مختلف المؤسسات و باعتبار المؤسسة النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي فقط كانت محور دراسة لمختلف ابحاث الاقتصادية بما يتناسب مع اشكالها وأنماطها. وبما أن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة, وهذا الامر هو الذي أعاق تقدم المؤسسات الاقتصادية .

و في هذا الصدد وبما أن قيام اي مشروع يتطلب معرفة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فقط اصبح من الضروري لهذه الأخيرة استعمال احدث التقنيات و الوسائل لخدمة هذا الغرض و من أهمها التحليل المالي الذي يعتبر جدهام و الضرورة القصوى للتخطيط المالي السليم ,حيث اصبح على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ,بطبيعة الحال و نظرا للتقدم الاقتصادي لم تعد المعطيات المحاسبية وخاصة القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة واضحة عن الأداء المالي للمؤسسات ,لذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها او فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها .

فقط ظهر الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا سريعا للعلوم المالية, فما هو في الواقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التغيير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسات ضمن منظومة المجتمع ,فالتحليل المالي لم يبقى مقتصرًا على النسب المالية و مؤشرات الأداء فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة لم تعد الغاية ليس لتحقيق النتائج الايجابية و لمن تحقيقها بأكثر فاعلية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل وفي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فقط و لمن الاستمرار في السوق , و لضمان هذا يجب تكوين نظرة استراتيجية جديدة للتحليل المالي والذي يعتمد على التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة .

### 1. اشكالية البحث :

تعتبر عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا هاما وقد اصبح من اللازم على المدير المالي اجراء تحليل للمعطيات التي تحتوي على عدد كبير من الارقام التي تجمع يوميا في دفاتر المحاسبة , بحيث يشترط عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه المعطيات التي تهيء القدرة على معرفة موضوعية الأداء المالي المتبقي للمؤسسة والذي يفيد في اتخاذ القرارات الادارية اللازمة, وهذا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه فإن الاشكال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا المتواضع هذا :

ما مدى مساهمة التحليل المالي في الرفع من الأداء المالي للمؤسسة؟

2. فرضيات الدراسة :

للإجابة عن السؤال المشار إليه سابقا تم وضع الفرضيات التالية :

- ✓ استعمال الأدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة.
- ✓ إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة .
- ✓ التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.

3. موضوع البحث :

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان "أثر التحليل المالي في الرفع من الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة الأداء المالي أو الوضعية المالية لمؤسسة الحليب لولاية مستغانم أهم أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة من أجل الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب ومعرفة مدى مساهمة هذه الأدوات في الكشف عن حقيقة الوضع لها ومن تم اقتراح الاجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

4. اسباب اختيار الموضوع :

➤ الأسباب الموضوعية:

- ✓ أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني.
- ✓ طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية باعتباره المحرك الذي يقود المؤسسة.

➤ الأسباب الشخصية:

- ✓ الميل إلى الجانب التطبيقي لهذا الموضوع كاعتبار شخصي أنه الأكثر رابطا بتخصصنا.
- ✓ الاهتمام الشخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

- ✓ يعتبر من أهم الوسائل التي بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل المعطيات المحاسبية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات لنقاط القوة والضعف للمؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

6. أهداف البحث:

- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية موجهة لاتخاذ القرار الصائب.
- ✓ إبراز مدى أثر هذه التقنية وأهميتها.
- ✓ عرض وتبيان الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

7. منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استخدمنا الجانب الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعطيات والوثائق. ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

8. تقسيمات البحث:

للإجابة على الاشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقيق من صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول. الفصل الأول والثاني نظريين والفصل الثالث تطبيقي. تناولنا الجانب النظري كبداية للفصل الأول الذي يتضمن مدخل إلى التحليل المالي كما تطرقنا إلى المعطيات المحاسبية وكذا أدوات التحليل المالي وفقا للنظام المحاسبي المالي وذلك بتسليط الضوء على الميزانية المالية باعتبارها ترجمة للمسار الجيد كبداية للتحليل المالي الصائب , كما أن الميزانية تبين التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الثلاث ( رأس المال العامل , احتياجات رأس المال العامل , الخزينة الصافية ) ومصدر هذه التغيرات في هذا الفصل جدول تدفق الخزينة باعتبارها الوسيلة التي تكشف عن الحجم الحقيقي للنقدية المتولدة لدى المؤسسة خلال قيامها بمختلف أشطتها .

أما الفصل الثاني يشمل تحليل ومعالجة المعطيات المالية والذي بدوره يتطرق إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وكيفية تقييمه وكذا أثر التحليل المالي على الأداء المالي الذي يوضح النتائج المختلفة للمؤسسة ونقاط القوة والضعف في عملياتها التشغيلية , كما تطرقنا إلى دراسات حول التنبؤ بالأداء المستقبلي .

أما فيما يخص الجانب التطبيقي حاولنا اسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري , حيث تم عرض بطاقة فنية لمؤسسة الحليب صلامندر ولاية مستغانم ودراسة تحليل الأداء المالي للمؤسسة .

9. حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: تم إجراء لدراسة التطبيقية في مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته.
- ✓ الحدود الزمنية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة لسنوات 2014-2015-2016-

2017-2018-2019.

10. صعوبات الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع واجهنا بعض الصعوبات:

- ✓ قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال التحليل المالي والأداء المالي.
- ✓ مواجهة بعض الصعوبات في الدراسة تطبيقية مع المسؤولين في المؤسسة.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم القواعد ومعايير وأسس التي تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمعطيات المحاسبية للمؤسسة وإجراءات التصنيف اللازمة لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة والعلاقات فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم الأداء و وضع الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

## المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات الأخرى التي تتطلب معرفة خاصة فهي دوماً في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة، التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والانجذاب إليها لأنها تفترضها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتعتبر طبيعة التحليل دراسة تفصيلية للبيانات المالية.

## المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

## الفرع الأول: نشأة التحليل المالي.

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات القرن و خاصة مع زيادة انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية وفي البداية على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل المالي على مصادر التمويل طويل الأجل. ومع اتساع الدور المصرفي، وخاصة في مجال تقييم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم هذه التسهيلات المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك منذ 09.02.1895 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفي ولاية نيويورك التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بان يطلبون ممن يقترضون المال من المؤسسات الذين يتبعون لها بان يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروضين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات عام 1906 وكان الرأي حين ذاك بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات ولاقت فكرة المقارنة قبولاً جيداً، بدؤوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.<sup>1</sup> ولقد فرضت أزمة الكساد العالمي (1929\_1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت الأولى، وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عدنان تايه نعيبي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 17-18

<sup>2</sup> منير شاكر محمد و الآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 10



والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تنامي الاهتمام , وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي ( الميزانية ) والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا , حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة الاستثمار في السندات لأول مرة عام 1911 عدة نسب وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالي من الكفاءة , ولم يعد هناك اهتمام بقائمة أكثر من قائمة , بل القائمة التي يجب الاعتماد عليها للوصول إلى المطلوب من المعلومات , ولم يعد الأمر مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو الدخل بل يتعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية.

### الفرع الثاني: مفهوم التحليل المالي

لقد وجدت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

**تعريف 01:** يعرف بأنه كل الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** تعتبر من مواضيع الإدارة المالية، وضرورة للتخطيط المالي السليم، فهو تنبيه للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل، سنة....) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.<sup>2</sup>

**تعريف 03:** هو عملية تحويل كم هائل من البيانات التحويلية والتاريخية إلى أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.<sup>3</sup>

**تعريف 04:** يعرف التحليل المالي على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرار للتعرف على:

- ✓ الأداء الماضي وحقيقة الوضع المالي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- ✓ التنبؤ المالي وحقيقة الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- ✓ تقييم أداء الإدارة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وليد الحياي، اتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص21

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر ، بدون سنة النشر، ص134

<sup>3</sup> عبد الغفار الحنفي، الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص65

<sup>4</sup> الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية و دورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص03

**تعريف 05:** بعض المختصين يرون أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية.

هذا التعريف يشبه التعريف السابق في أن التحليل المالي هو أداة للمساعدة في اتخاذ القرارات, لكن يعتبر ويختصر التحليل المالي في النسب المالية فقط في حين مختصون آخرون يرون أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.<sup>1</sup>

بالرغم من تعدد التعريفات يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن التحليل المالي هو عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام في المعلومات المحاسبية كقائمة المركز المالي قائمة الدخل قائمة التدفقات وغيرها من القوائم الغير محاسبية كأسعار الأسهم, بعض البيانات المحاسبية كالتضخم والنمو.

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي.**

**الفرع الأول: أهمية التحليل المالي**

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية التحليل المالي هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة , حيث أن توسع المنظمات وتباعدها مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس , أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي هي كالتالي :

- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المنصرم من ناحية, ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية, من ناحية أخرى, إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة .
- ✓ يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة.
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل.
- ✓ تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

<sup>1</sup> عقل مفلح محمد, مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي, دار المستقبل للنشر وأعمال الجامعة الأردنية, 2008, بدون بلد النشر, ص232

## الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

يسعى التحليل المالي بصفة من الوسائل المهمة لكافة المنشآت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمها:

- ✓ تحديد المركز المالي الخاص بالمنشأة.
- ✓ المقارنة بين الوضع المالي الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسسات التي تعمل بالقطاع نفسه.
- ✓ المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال، من خلال تحقيق أعلى العوائد وأقل التكاليف.
- ✓ استخدام سياسات توجيه الأفراد من المستثمرين للمشاركة بالاستثمار في كافة المجالات الاستثمارية.
- ✓ متابعة الأخطار المالية التي قد تواجه المنشأة بسبب السياسات المستخدمة في التمويل.
- ✓ معرفة معدل نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة.

## المطلب الثالث: الأطراف المعنية بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية جعله محل الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه على وصف كلي لدمتها المالية و وضعيتها خلال الدورة الاستغلالية و تلخص الأطراف المهتمة به في:

الأطراف الداخلية: نذكر منها:<sup>1</sup>

- ✓ إدارة المؤسسة: حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصاً على استمرارية حياة حيث تستعين بهذه التقنية التي تملكها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط المالي السليم في المستقبل.
- ✓ العاملون في المؤسسة: وهو من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين لمعرفة المركز المالي للمشروع الذين ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والذي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.
- ✓ المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000 ص160

الأطراف الخارجية: وهم: <sup>1</sup>

- ✓ **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو يصدر إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل استحقاق فإذا كان القرض لمدة سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.
- ✓ **الموردون:** يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل المديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معها ويخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملاؤه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام معطيات البيانات المحاسبية (القوائم المالية).
- ✓ **العملاء:** يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسة، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة بفترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام المعطيات المحاسبية لحساب متوسط فترة الائتمان.
- ✓ **الهيئات الرقابية:** تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة ويتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتبار وسيلة من الوسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية.
- ✓ **مصلحة الضرائب:** تستخدم هذه الأخيرة بالتحليل المالي واضح للحصول على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدافع.

## المبحث الثاني: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي

تعتبر المعطيات المحاسبية أكثر أهمية لاحتوائها على معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة وكشف نقاط القوة والضعف لأنها تقوم بتسهيل عملية المقارنة على المحلل المالي وتشمل الوثائق المحاسبية الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

<sup>1</sup> لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 ص78

## المطلب الأول: الميزانية المحاسبية

## 1. مفهوم الميزانية المحاسبية:

هي تصوير للوضع المالي أو الوضعية المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، فان محتويات الميزانية تعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التدفقات.<sup>1</sup> وللميزانية جانبان ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج كافة العناصر الخاصة بالخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، و الجانب الثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج كافة العناصر الخاصة بالأصول المؤسسة وحقوقها تجاه الآخرين.<sup>2</sup>

## 2. أهمية الميزانية المحاسبية:

- بيان المركز المالي للمنشأة، أي مالها من ممتلكات وحقوق وما عليها من ديون والتزامات.
- تعكس الميزانية الصورة المالية الصادقة للمؤسسة، والتي يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية لها.
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية المستحقة الدفع في الأجل القصير من خلال نسب التداول والسيولة.
- التعرف على قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وتحديد مصادره مثل الاهتلاكات، المؤنات، الأرباح غير الموزعة.
- تبين بشكل مفصل كيفية استخدام مصادر التمويل المتاحة في تمويل الأصول الثابتة أو الجارية.
- القيام بعمليات تحليل الهيكل المالي مثل تحليل الرافعة المالية، وتحليل النسب المتعلقة بالهيكل المالي.
- يمكن التعرف على التغيرات التي حدثت على عناصر الميزانية وتحديد قيمتها ونسبتها؛ وبالتالي يمكن التنبؤ باتجاهات تغييرها في الدورات القادمة.

## 3. عرض الميزانية المحاسبية:

## 1.3. الأصول:

تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها تشكل أصولا جارية.

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1990، ص215-216  
<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص61

1.1.3. الأصول غير الجارية: وهي الأصول التي تتم حيازتها بغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.<sup>1</sup> وتتمثل أهم هذه الأصول في ما يلي:

- ❖ **التثبيات المعنوية:** أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ويقصد به تلك التثبيات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء... الخ.<sup>2</sup>
- ❖ **التثبيات العينية:** هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، ويفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية.<sup>3</sup> وتضم التثبيات العينية: الأراضي، المباني، معدات النقل، المعدات و الأدوات الصناعية... الخ.
- ❖ **التثبيات في شكل امتياز:** وهي كل التثبيات الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح أو صاحب الامتياز، ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.<sup>4</sup>
- ❖ **التثبيات الجاري انجازها:** هي التثبيات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في انجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيات، فهي إذن تثبيات غير قابلة للاستعمال النهائي.
- ❖ **التثبيات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول مالية طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا، وتشمل جميع الأصول المالية ماعدا القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الجارية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 المادتين 20-21 ص13

<sup>2</sup> عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ص94

<sup>3</sup> القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 المادة 1-121 ص8

<sup>4</sup> عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، مرجع سابق ص 102-104

<sup>5</sup> الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 مرجع سابق مادة 21-23 ص 13-54

2.1.3. الأصول الجارية: تضم الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد والبضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، كما تشمل الأصول التي تتم حيازتها أساساً لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال 12 شهراً، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

❖ المخزونات: تمثل الأصول المخزنة والمحفوظ بها من أجل البيع أو الإنتاج لغرض البيع، أو تكون في صورة مواد أولية ولوازم أو تموينات ستستهلك في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

❖ الحسابات الدائنة واستخدامات المماثلة: وتمثل حقوق المؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي كبيع السلع والخدمات وتعرف بالذمم التجارية المدينة، كما تضم الاستخدامات التي نشأت عن أنشطة استغلال أخرى مماثلة.

❖ الموجودات وما يماثلها: تشمل ما يلي:

✓ الأوراق المالية القابلة للتداول كسندات التوظيف.

✓ خزينة الأصول، وتشمل الودائع تحت الطلب، أرصدة الحسابات البنكية الجارية أو الصندوق.

### 2.3. الخصوم:

هي التزامات المؤسسة الناتجة عن الأحداث الماضية والتي تتطلب عملية سدادها و تسويتها عند خروج تدفقات من الموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تمثل المنافع الاقتصادية.

1.2.3. رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية، تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات و الاحتياطات، فارق التقييم وإعادة التقييم، الترحيل من جديد، نتيجة السنة المالية.

2.2.3. الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، وكذلك الالتزامات الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويلها بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهراً. تتمثل الخصوم غير الجارية في العناصر التالية:

❖ إعانات التجهيز واستثمار: تمثل الأموال المخصصة من طرف الدولة والهيئات العمومية للمؤسسات على شكل إعانات تجهيز من أجل اكتساب ممتلكات معينة أو إنشاءها، أما إعانات الاستثمار فتستفيد منها المؤسسة لتمويل أنشطتها طويلة الأجل كإقامة فروع استثمارية في الخارج أو البحث عن أسواق جديدة... الخ.

❖ مؤونات: تتمثل في مؤونات الأخطار والتكاليف و هي خصوم غير جارية تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة في نهاية الدورة يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد.

❖ القروض والديون المالية: هي الموارد المالية الخارجية التي حصلت عليها المؤسسة لتمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية من المؤسسات المالية أو من الجمهور وتشمل: السندات، القروض البنكية و أوراق الدفع طويلة الأجل

❖ الضريبة المؤجلة على الخصوم: هي مبلغ الضريبة عن الأرباح المطلوب والقابل للدفع خلال سنوات مالية مستقبلية، وهي تمثل قيمة المنتوجات المدرجة في حسابات السنة المالية الحالية لكنها خاضعة للضريبة في السنوات المالية المقبلة.

3.2.3. الخصوم الجارية: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.<sup>1</sup> وتتضمن العناصر التالية:

- ❖ الموردون والحسابات الملحقة: وهي الديون التجارية المستحقة على المؤسسة تجاه الغير نتيجة لعمليات شراء البضائع والمواد والمستلزمات الأخرى، أو حصولها على مختلف الخدمات بالأجل (على الحساب).
- ❖ الضرائب المستحقة: تمثل مبالغ الضرائب المستحقة للدولة كالضريبة على الأرباح، الرسم على القيمة المضافة المحصل... الخ.
- ❖ الديون الأخرى: تشمل ديون الاستغلال والالتزامات المالية الأخرى للمؤسسة كالأجور المستحقة للمستخدمين، الهيئات الاجتماعية، الحسابات الدائنة للشركاء، مؤونات الخصوم الجارية... الخ.
- ❖ خزينة الخصوم: تمثل الخزينة السالبة للمؤسسة وتشمل الأرصدة المدينة للحسابات البنكية والاعتمادات البنكية الجارية.

#### المطلب الثاني: حساب النتائج

يعتبر حساب النتائج القائمة التي تلي الميزانية من حيث الأهمية، ويطلق عليه في الأدبيات المحاسبية العديد من التسميات مثل: قائمة الدخل، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة المصروفات والإيرادات... الخ.<sup>2</sup>

#### 1. مفهوم حساب النتائج:

هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية: الربح أو الخسارة.

#### 2. أهمية حساب النتائج:

- يساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- يساعد في تقييم أفضل لإمكانية استلام المشروع بمبالغ نقدية.
- يساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها في أكمل وجه.

#### 3. مكونات حساب النتائج:

##### 1.3. المنتوجات:

هي المداخيل المتحصل عليها من خلال ممارسة المؤسسة لنشاطها التشغيلي الأساسي (تجاري صناعي، خدمي)، إلى جانب الإيرادات الناتجة عن مختلف أنشطتها الأخرى يمكن تصنيف المنتوجات كماي لي:

- منتوجات أساسية: وهي المداخيل المحققة من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية للمؤسسة كبيع السلع تقديم خدمات.... الخ.

منتوجات محسوبة: وهي المنتوجات غير النقدية وتنتج عن استرجاع خسائر القيمة و المؤونات السابقة، فوائض إعادة تقييم الأوراق المالية، ارتفاع قيمة الأصول طويلة الأجل.... الخ.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق، مادة 22 ص13

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، المادة 1-230، ص24



➤ **منتجات استثنائية:** تمثل المنتجات التي تحصل عليها المؤسسة بشكل عارض ولها طبيعة استثنائية كالتعويضات و الإعانات.

### 2.3. الأعباء:

تشمل الاستهلاكات من السلع والخدمات الضرورية لممارسة النشاط، إلى جانب المصاريف النقدية الأخرى كالأجور والرواتب و الضرائب والفوائد المسددة، بالإضافة إلى الاهتلاكات والمخصصات الأخرى يمكن تصنيف الأعباء كما يلي:

➤ **أعباء أساسية:** وهي الأعباء الناتجة عن ممارسة الأنشطة الأساسية للمؤسسة كالضائع والموارد المستهلكة، الخدمات، الأجور، الضرائب... وغيرها.

➤ **أعباء محسوبة:** وهي الأعباء غير النقدية كمخصصات الاهتلاكات، خسائر القيمة، مؤونات المخاطر ونواقص إعادة تقييم السندات... الخ.

➤ **أعباء استثنائية:** تمثل الأعباء التي تتحملها المؤسسة بشكل استثنائي كالخسائر الناتجة عن الدعاوى القضائية والتعويضات المدفوعة للغير وحوادث نزع الملكية والكوارث الطبيعية.

### 4. عرض حساب النتائج:

#### 1.4. حساب النتائج حسب الطبيعة:

يتم إعداده بناء على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وفق مبدأ مقابلة المنتجات بالأعباء لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية بشكل متدرج مروراً بالخطوات التالية:

1.1.4. إنتاج السنة المالية: يتضمن الإنتاج الإجمالي للمؤسسة، ويحسب كما يلي:

**إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال**

2.1.4. استهلاك السنة المالية: يمثل مجموع استهلاكات المؤسسة الناتجة عن ممارسة أنشطتها خلال السنة المالية، ويحسب كما يلي:

**استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى**

3.1.4. القيمة المضافة للاستغلال: هي الثروة الإضافية الجديدة التي كونتها المؤسسة من ممارسة نشاطها واستغل العوامل الإنتاج المختلفة، وتحسب كما يلي:

**القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية**

4.1.4. الفائض الإجمالي للاستغلال: يعتبر مؤشر مالي دقيق يعبر عن الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال الرئيسية، ويسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة، ويحسب كما يلي:

**الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم**

5.1.4. النتيجة العملياتية: تعبر عن الناتج الصافي من العمليات التشغيلية للمؤسسة وهي مؤشر مهم يسمح بتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة عن طرق الاهتلاك المطبق أو السياسات المالية والضريبية المنتهجة، وتحسب كما يلي:

**النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى -**

**المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة + الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات**

6.1.4. النتيجة المالية: هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة مثل: التنازل عن الأصول المالية أو إعادة تقييم القيم المنقولة للتوظيف أو الفوائد البنكية... الخ، وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتجات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

7.1.4. النتيجة العادية قبل الضرائب: هي النتيجة الخام لجميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد اقتطاع الضرائب منها، وتشمل نتيجة الأنشطة التشغيلية والأنشطة المالية، وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

8.1.4. الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية: تمثل مقدار الضريبة على الأرباح الواجب دفعها للدولة وتطبق وفق معدلات ضريبية، وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة، وتحسب كما يلي:

$$\text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} \times \text{معدل الضريبة}$$

9.1.4. النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد اقتطاع الضرائب منها وتحسب بطريقتين كما يلي:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{مجموع منتجات الأنشطة العادية} - \text{مجموع أعباء الأنشطة العادية} - (\text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضررائب المؤجلة})$$

10.1.4. النتيجة غير العادية: وتنشأ عن النواتج والأعباء المتعلقة بحوادث ومعاملات لها صفة استثنائية عارضة والكوارث الطبيعية وغير المتوقعة.<sup>1</sup> وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{عناصر غير عادية (منتجات)} - \text{عناصر غير عادية (أعباء)}$$

11.1.4. صافي نتيجة السنة المالية: هي النتيجة الصافية النهائية لمجموع الأنشطة العادية وغير العادية، وتحسب كما يلي:

$$\text{صافي نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة غير العادية}$$

2.4. حساب النتائج حسب الوظيفة:

يتم إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة على أساس تصنيف الأعباء حسب وظيفتها، وحسب هذه الطريقة يتم توزيع إعادة تصنيف الأعباء حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية، ويتضمن العناصر التالية:

<sup>1</sup> المرجع سابق المادة 5-230، ص25.

1.2.4. رقم الأعمال: الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وبحسب كما يلي:

رقم الأعمال = مبيعات البضائع والمنتجات والخدمات - مردودات المبيعات - التخفيضات والتنازلات

2.2.4. كلفة المبيعات: تمثل مجموع الأعباء والاستهلاكات التي تتحملها المؤسسة والخاصة بالبضائع والمنتجات المباعة وتحسب كما يلي:

- في المؤسسة التجارية:  $1$  كلفة المبيعات = مشتريات البضاعة المباعة + مجموع أعباء وظيفة الشراء
- في المؤسسة الصناعية:  $2$  كلفة المبيعات = تكلفة إنتاج الفترة - تكلفة الإنتاج المخزون

كلفة المبيعات = المواد الأولية المستهلكة + مجموع أعباء وظيفة الشراء + مجموع أعباء وظيفة الإنتاج - تكلفة الإنتاج المخزون

3.2.4. هامش الربح الإجمالي: يعتبر مؤشرا تجاريا و ماليا هاما يعكس قيمة الأرباح المحققة، ويساعد على تقييم الأداء التجاري و التشغيلي للمؤسسة، وبحسب كما يلي:

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات

4.2.4. النتيجة العملياتية: تمثل نفس النتيجة المتحصل عليها في حساب النتائج حسب الطبيعة، وتحسب كما يلي:

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتوجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملياتية الأخرى + الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات

تجدر الإشارة إلى انه في حساب النتائج حسب الوظيفة تختلف كيفية حساب النتيجة العملياتية عن الطريقة الأولى، وتتوافق معها وتشارك في كيفية حساب باقي النتائج الأخرى إلى غاية صافي نتيجة السنة المالية.

<sup>1</sup> خالد هادي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014 طبعة أولى الجزء الأول ص 149

<sup>2</sup> مرجع سابق ص 153

الشكل 01: حساب النتائج حسب الوظيفة وحسب الطبيعة.

رقم الأعمال	رقم أعمال
كلفة المبيعات	إنتاج المخزن
هامش الربح الإجمالي	إنتاج مثبت
	إعانات استغلال
الأعباء العملية الأخرى	1- إنتاج السنة المالية
المنتجات العمالية الأخرى	مشتريات مستهلكة
الأعباء الإدارية	خدمات الخارجية واستهلاكات أخرى
التكاليف التجارية	2- استهلاك السنة المالية
استرجاعات عن الخسائر القيمة و مؤونات	3- قيمة المضافة للاستغلال (1-2)
	أعباء مستخدمين
	ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
	فائض إجمالي استغلال
	منتجات عملية أخرى
	أعباء عملية أخرى
	مخصصات اهتلاك و مؤونات
	استرجاعات عن خسائر قيمة و مؤونات
	النتيجة العملية
	منتجات مالية
	الأعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضرائب
	ضرائب واجبة الدفع
	ضرائب المؤجلة على النتائج
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	منتجات غير عادية
	أعباء غير عادية
	النتيجة غير العادية
	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد طالبين نقلا عن القرار العدد 19، مرجع السابق، ص 30-31

## المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

يعد حجر الأساس في التحليل المالي فهو يسمح بتحديد مصادر النقدية و استخداماتها ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الدورة، إلى جانب تحديد عناصر الاختلاف بين النتيجة الصافية وصافي التدفقات النقدية.

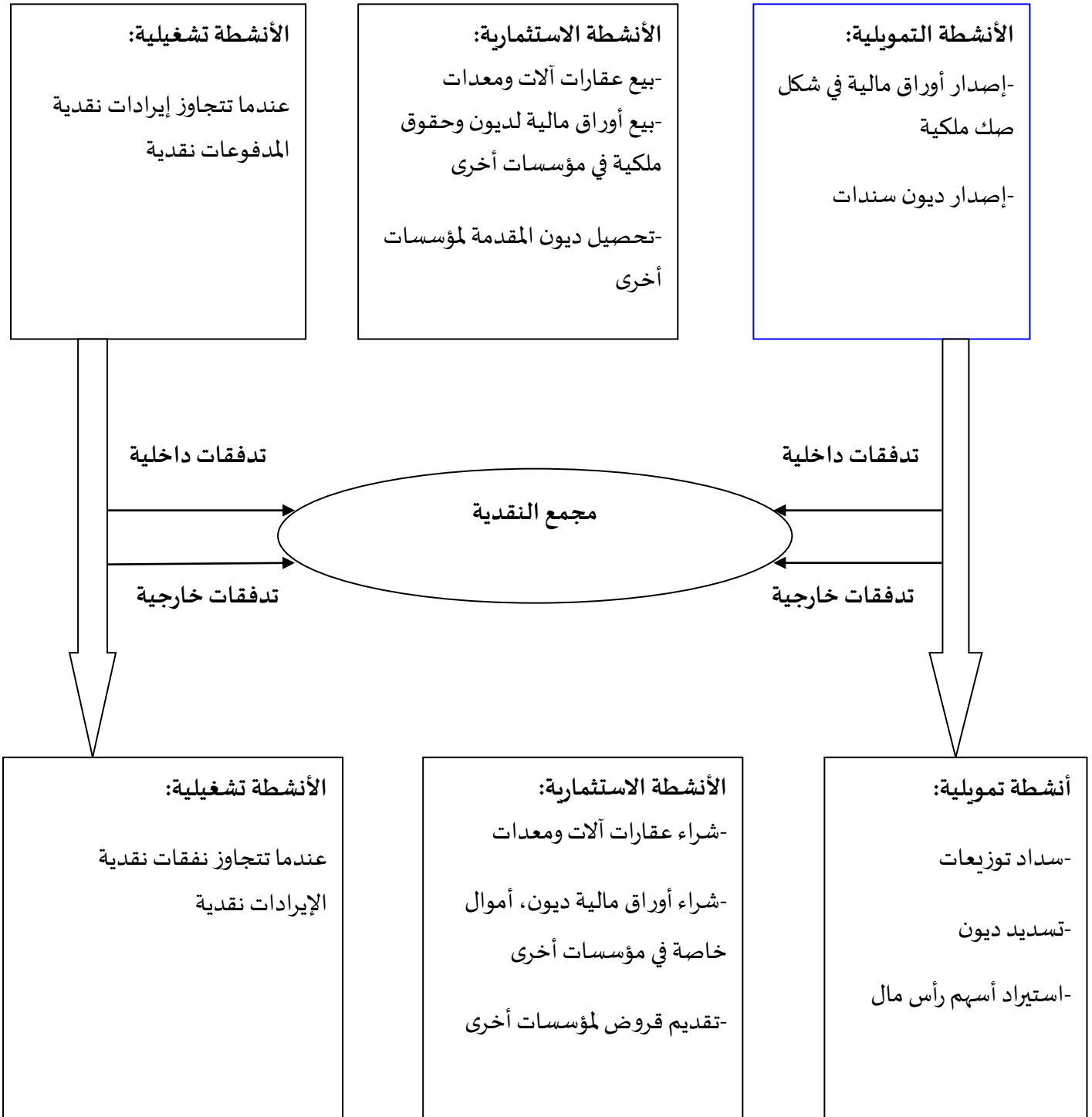
## 1. أهمية جدول سيولة الخزينة (قائمة تدفقات نقدية):

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.<sup>1</sup>
- توفر معلومات تفصيلية لا تظهر في أي من قائمة الدخل و الميزانية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة همزة الوصل بين هاتين القائمتين.
- تعتبر أكثر ملائمة من قائمة الدخل و الميزانية لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل و الاستثمار.
- تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد و يستخدم فيها المشروع النقدية و ما يعادلها.

## 2. مكونات جدول سيولة الخزينة: يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل النظري وتطبيقي)، دار وائل، عمان، الأردن، 2008 ص196

الشكل 02: التدفقات الداخلة والخارجة المصنفة على أساس الأنشطة تشغيلية



المصدر: دونالد كيسو، جيرى ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج و سلطان آل محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 249.

المبحث الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي

غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسة والتحليل، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية

1. الميزانية المالية: تقوم على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث تترتب الأصول وفق الدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفق الدرجة استحقاق المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.<sup>1</sup>

الجدول 01: الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها سنة (متوسطة وطويلة الأجل) بالقيمة الحقيقية	الأموال الدائمة رأس مال اجتماعي
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	الديون التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل)
	أموال قصيرة الأجل ديون التي تقل مدتها عن سنة

SOURCE : Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales. L'Harmattan, Paris, France, 2009,76.

2. الميزانية الوظيفية:

عرف المؤلف hubert de la bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها: "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل و دورة الاستغلال".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Nacer Eddine Sadi, Op.cit., p75

<sup>2</sup> Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière information financière et diagnostic. Dunod, 3 éditions, Paris, France, 2006, p94.

يعيد التحليل الوظيفي بناء على الميزانية المالية بإعادة ترتيب عناصر الميزانية إلى كتل حسب عقد علاقة متصلة بين الموارد الدائمة و الاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:<sup>1</sup>

كتلتين من الأصول: (الاستخدامات الثابتة) أعلى الميزانية و(الأصول المتداولة) أسفل الميزانية.

كتلتين من الخصوم: (الموارد الثابتة) أعلى الميزانية و(الخصوم المتداولة) أسفل الميزانية.

الخزينة موجبة أو سالبة: كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية:

الجدول 02: كيفية إعداد الميزانية الوظيفية

الموارد ثابتة: رؤوس الأموال الخاصة خصوم غير جارية	الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية: التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات مالية
الخصوم المتداولة للاستغلال التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية والاجتماعية المنتجات المعاينة مسبقاً	الأصول المتداولة للاستغلال المخزونات الزبائن التسبيقات و المدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقاً الضرائب
الخصوم المتداولة خارج للاستغلال الديون المدينة الأخرى	الأصول المتداولة خارج الاستغلال المدينون الآخرون
الخزينة خصوم أموال الخزينة-خصوم	الخزينة أصول الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة

Source: Alain Marion, Jacqueline DELAHAYE Florence DELAHAYE, DCG6 Finance

D'entreprise. DUNOD, Paris, France, 2007, p115-115.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Sadi, Op.cit., p82



### 3. تحليل الميزانية بواسطة توازنات المالية:

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة و الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة يقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية و الوظيفية حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة.<sup>1</sup>

1.3. رأس المال العامل: هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.<sup>2</sup> ويتمثل في ما يلي:

#### 1.1.3. رأس المال العامل الصافي:

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، ويمكن حسابه انطلاقاً من الميزانية المالية بطريقتين:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، هي:

- ✓ رأس المال العامل الصافي موجب  $FR > 0$ : يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالي أعلى المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.
- ✓ رأس المال العامل الصافي معدوم  $FR = 0$ : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وفي هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- ✓ رأس المال العامل الصافي سالب  $FR < 0$ : في هذه الحالة نجد أن المؤسسة عاجزة عن تمويل استثماراتها وبإقاي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Sadi, Op.cit., p122

<sup>2</sup> سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية - سطيف مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 59-60-61

عوامل تغيير رأس المال العامل الصافي: يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويمكن تلخيص

العوامل التي تؤثر في رأس المال العامل الصافي في الشكل التالي:<sup>1</sup>

الشكل 03: عوامل تغيير رأس المال العامل الصافي.

العوامل التي تخفض رأس مال العامل الصافي		
زيادة التثبيتات: -حيازة جديدة للأصول المادية، المعنوية مالية -الإنتاج المثبت.	نقص في الأموال الخاصة: -تخفيض رأس المال الاجتماعي. -خسائر الاستغلال. -توزيع الاحتياطات. -توزيع الترحيل من جديد في شكل علاوات أسهم	نقص في الاستدانة طويلة ومتوسطة الأجل: -تسديد القروض طويلة و متوسطة الأجل -تسديد الحسابات الجارية للشركاء.

العوامل التي تزيد رأس مال العامل الصافي		
نقص التثبيتات: -التنازل عن الأصول المادية، المعنوية. -التنازل عن الأصول المالية وتسديد القروض طويلة الأجل.	زيادة في الأموال الخاصة: -زيادة رأس المال الاجتماعي. -زيادة الاحتياطات تحت تأثير النتائج الإيجابية	زيادة في الاستدانة طويلة و متوسطة الأجل: زيادة في الاستدانة طويلة و متوسطة الأجل

SOURCE : Nacer Eddine Sadi, OP, Cit, P126

### 2.1.3. رأس مال العامل الوظيفي:

هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه: "فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة.<sup>2</sup> ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

❖ احتياجات رأس المال العامل: هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة أي هو الحجم من الأموال

الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.<sup>3</sup>

وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

<sup>1</sup> منير شاكر محمد وآخرون. التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن. 2005 ص116

<sup>2</sup> Nacer Eddine Saadi, OP, Cit., p.p 128-129

<sup>3</sup> عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999 ص17-

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة

### خارج الاستغلال

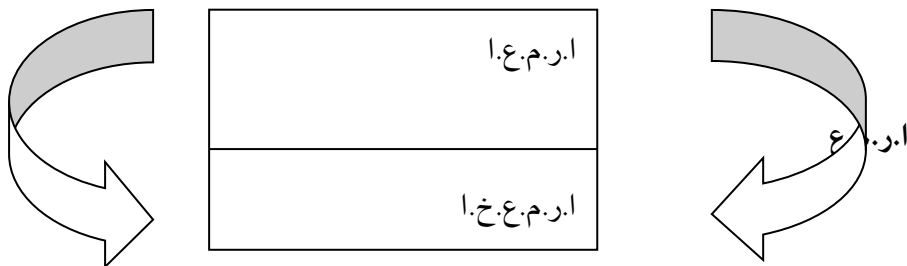
ويبين الشكل التالي كيفية حساب كل من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال و احتياجات رأس المال العامل.

الشكل 04: مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل

أصول متداولة	خصوم متداولة
خارج استغلال	خارج استغلال
	ا.ر.م.ع.خ.ا

أصول متداولة	خصوم متداولة
للاستغلال	للاستغلال
	ا.ر.ع.ص.ا

### احتياجات رأس المال العامل الإجمالي



Source : Nacer Eddine Saadi, Op.cit., p134.

❖ **الخزينة الصافية:** يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل.<sup>1</sup> وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

**الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول - أموال الخزينة خصوم**

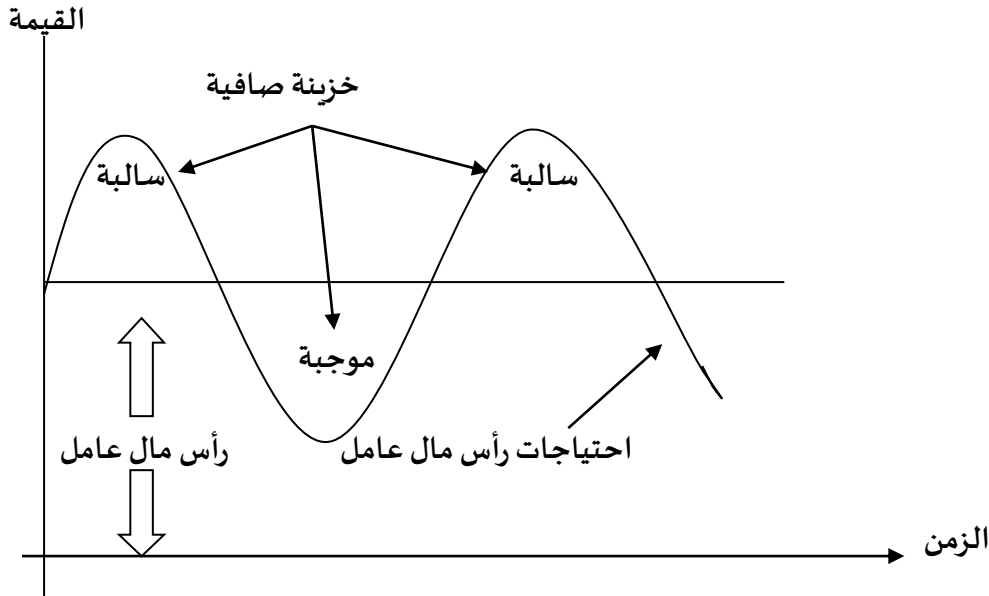
ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية:<sup>2</sup>

✓ **الحالة الأولى: الخزينة الصفرية:** في هذه الحالة حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

✓ **الحالة الثانية: الخزينة الموجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي الخزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

✓ **الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

الشكل 05: الحالات الممكنة للخزينة الصافية



Source : Nacer Eddine Saadi, Op.cit., p138.

<sup>1</sup> Christian Hoarau, maitriser le diagnostic financier. Groupe revue fiduciaire, 2 éditions, paris, 2001, p 61

<sup>2</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، ص 66-67

4. تحليل الميزانية بالنسب المالية:

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وكذلك تشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة و لدائتيها.<sup>1</sup>

1.4. نسب السيولة: تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائتيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات.<sup>2</sup> وتشمل هذه النسب ما يلي:

الجدول 03: نسب السيولة.

النسبة	الصيغة رياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون.
نسبة النقدية	$\frac{\text{الموجودات و ما يماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية وما في حكمها (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة

الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص72-74.

2.4. نسب النشاط ومعدلات الدوران: تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم أعمال، ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض استثمار و منح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص442

<sup>2</sup> عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية المؤسسات دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2008، ص95

الجدول 04: نسب النشاط و معدلات الدوران

النسبة	الصيغة رياضية	تفسير نسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{اجمالي الاصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول غير جارية	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاصول غير الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال
معدل دوران الأصول جارية	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاصول الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة
معدل دوران الذمم	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح
فترة التحصيل	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة
معدل دوران النقدية	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات و يماثلها}}$	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 95 - 100 ومحمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 137-

141

3.4. نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي: أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي وبالتالي هناك العديد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص 667

الجدول 05: النسب الهيكلية.

النسبة	الصيغة رياضية	تفسير نسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{اجمالي الاصول}}$	تعبّر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير
نسبة التمويل الداخلي للأصول	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{اجمالي الاصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل
نسبة المديونية الكاملة	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الاموال الخاصة}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون
نسبة المديونية قصيرة الأجل	$\frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الاموال الخاصة}}$	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادي المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص 667-668، ومنير شاكر محمد، مرجع سابق، ص 55-59.

### المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج

يهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة و تحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات و المؤشرات من أهمها:

#### 1. قدرة التمويل الذاتي:

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة، ويعتبر مقياس لكل من مردودية و ملاءة المؤسسة: مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، و مقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين.<sup>1</sup>

1.1 طرق حساب قدرة التمويل الذاتي: تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية.<sup>2</sup> وتحسب بالعلاقة التالية:

**قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات**

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi ;Op.cit. ;p118

<sup>2</sup> عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سابق، ص 34

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح و الجمع:

➤ **طريقة الطرح:** يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج

المقبوضة و الأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول 06: طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).

حسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (ماعداد 752)	المنتجات عملياتية أخرى	+
65 (ماعداد 652)	أعباء عملياتية أخرى	-
76	منتجات مالية	+
66	أعباء مالية	-
77	منتجات غير عادية	+
67	أعباء غير عادية	-
695	ضرائب على نتائج	-
	قدرة تمويل الذاتي	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, *Analyse financière*. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p 47

➤ **طريقة الجمع:** وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق

العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم 07: طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

حسابات	النتيجة الصافية	
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات.	-
652	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية.	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية	-
	قدرة التمويل الذاتي	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit., p 48.

2.1. التمويل الذاتي: يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين

(علاوات الأسهم).<sup>1</sup> ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

**التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - علاوات الأسهم**

<sup>1</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p120



2. نسب الربحية:

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعدد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط.<sup>1</sup>

1.2. نسب ربحية المبيعات: تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:  
الجدول 08: نسب ربحية المبيعات.

النسبة	صيغة الرياضية	تفسير نسب
نسبة هامش الربح الإجمالي	$\frac{\text{رقم الاعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الاعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح
نسبة هامش القيمة المضافة	$\frac{\text{قيمة المضافة}}{\text{رقم الاعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	$\frac{\text{فائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال
نسبة هامش الربح الصافي	$\frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية

Source: Christophe Thibierge, *Analyse financière*. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007, p 67.

2.2. نسب المردودية: المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قوائم حسابات النتائج و الميزانية، وفيما يلي أهم نسب المردودية:

<sup>1</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 62

الجدول 09:نسب المردودية.

نسبة	صيغة الرياضية	تفسير نسب
المردودية الاقتصادية الصافية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{تثبيات صافية} + \text{احتياجات راس مال عامل}}$	يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي
المردودية المالية	$\frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	يوضح هذا العائد مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة و قدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال

Source: Ibid, p 72.

### 3. الرافعة المالية:

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية.<sup>1</sup>

#### 1.3. صياغة أثر رفع مالي:

إذا كان (م.ق) هو معدل المردودية الاقتصادية للأصول، فإن نتيجة الاستغلال هي:

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{مردودية اقتصادية} \times \text{مجموع أصول}$$

- تسمح هذه النتيجة بتسديد المقرضين، دفع الضرائب ومكافأة المساهمين.

$$\text{الأعباء المالية} = \text{معدل التكلفة المتوسطة للديون (فوائد ديون)} \times \text{ديون}$$

$$\text{نتيجة صافية} = (\text{نتيجة الاستغلال} - \text{أعباء مالية}) \times (1 - \text{ضرائب})$$

وبتعويض نتيجة الاستغلال بمردودية اقتصادية  $\times$  مجموع أصول، والأعباء المالية بمعدل التكلفة المتوسطة للديون  $\times$  ديون إلى:

$$\text{نتيجة صافية} = (\text{مردودية اقتصادية} \times \text{مجموع أصول} - \text{معدل التكلفة المتوسطة للديون} \times \text{ديون}) \times (1 - \text{ضرائب})$$

- أخذ بعين الاعتبار المساواة المحاسبية:

$$\text{مردودية اقتصادية} \times \text{مجموع أصول} = \text{مردودية اقتصادية} \times (\text{مبلغ استخدامات} + \text{ديون})$$

بالتعويض نتوصل إلى:

$$\text{نتيجة صافية} = (\text{مردودية اقتصادية} \times \text{مبلغ استخدامات} + \text{مردودية اقتصادية} \times \text{ديون} - \text{معدل التكلفة المتوسطة للديون} \times \text{ديون})$$

<sup>1</sup> مليكة زغيب ميلود بوشنيقر ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ص 89-90

- تسمح هذه العلاقة الأخيرة بتحديد المردودية المالية كالآتي:<sup>1</sup>

$$\text{مردودية المالية} = (\text{مردودية اقتصادية} + (\text{مردودية اقتصادية} - \text{إجمالي أصول}) \times \frac{\text{ديون}}{\text{استخدامات}}) \times (1 - \text{ضرائب})$$

ومنه المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية مضافا إليها "الرفع المالي" المعبر عنه (مردودية اقتصادية -

$$\text{إجمالي أصول}) \times \frac{\text{ديون}}{\text{استخدامات}}$$

ونلخص في نهاية الأمر ثلاث حالات:<sup>2</sup>

- الحالة الأولى: يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر من معدل فوائد الديون.
- الحالة الثانية: للرفع أثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فوائد الديون، وهي حالة نادرة، هذا يؤدي إلى ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى.
- الحالة الثالثة: يلعب أثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من معدل فوائد الديون.

#### المطلب الثالث: تحليل المقارن

يعرف بأنه مجموعة العمليات التي يجريها المحلل المالي على المعطيات المحاسبية لسنوات متتالية لمؤسسة واحدة قصد التعرف على الاتجاه المالي لتلك المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. هذا ويمكن إجراء التحليل المالي من خلال المعطيات المحاسبية السابقة بشكل رأسي وبشكل أفقي أو ما يعرف بتحليل الاتجاه أو التغير ومثل هذا الأسلوب يحدد أهمية النسبية لمساهمة كمكون من مكونات المعطيات المحاسبية واتجاهاتها.

- ✓ التحليل الرأسي أو العمودي: يركز هذا النوع من التحليل على تحويل أرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين أهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهاذين الكشفيين. والفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر.<sup>3</sup>
- ✓ التحليل الأفقي: يتضمن مقارنة بنود القائمة في الفترات السابقة ويتميز بقدرته على إدخال عنصر الزمن في التحليل من أجل أن يكون الأسلوب أكثر فائدة لا بد من اختيار سنة الأساس بشكل سليم لكي يتم التوصل إلى نتائج صحيحة بالاعتماد على الأرقام القياسية لسنوات المقارنة.

<sup>1</sup> Elie Cohen, analyse financière. E.d ECONOMICA, 6 éditions, paris, France, 2006 p 427-428

<sup>2</sup> مليكة زغيب ميلود بوشنيقر ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ص 89-90

<sup>3</sup> عدنان التايه نعيبي، وأرشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي ، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان 2008 ص 65

ويتم ذلك من خلال إيجاد نسبة التغير لكل بند وفق القانون التالي:

$$\%100 * \frac{\text{رقم الجديد } n+1 - \text{السنة الأساس } n}{\text{سنة الأساس } n}$$

## خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له، حيث بين أهدافه وبعض الجهات المهتمة من التحليل المالي التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراءات عملية التحليل المالي للمعطيات المحاسبية وكذلك تناولنا في هذا الفصل الأدوات التحليل المالي المستخدمة في التحليل المالي لأنها تعطي قراءة تصحيحية للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيما، مما يمنح المؤسسة مجالاً واسعاً لاتخاذ القرارات المناسبة.

تمهيد:

تعتبر عملية تحليل الأداء المالي في مؤسسات الاقتصادية مكانة متميزة في النظريات المالية وتطورت أساليبها ومؤشراتها بتطورها، حيث احتلت مساحة واسعة من اهتمام المحللين الماليين، وركزت معظم أساليب التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة في مجال تسيير للموارد البشرية والمالية والعراقيل التي سوف تواجهها مستقبلا ومن اجل ذلك لابد من تقييم أداء مالي من خلال قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة مستقبلية إضافة إلى التعرف على مستوى وكفاءة الإدارة المالية في تسيير موارد المؤسسة.

## المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي من أهم محاور الأداء العامل للمؤسسة فهو الركيزة الأساسية في المؤسسة الاقتصادية مما يعزز على إمكانية قياسه بشكل دقيق ومفصل مما يغطي جميع أنشطة يستند بشكل كبير على البيانات والمعلومات المالية، يتطلب التقييم للأداء توفير البيانات والمعلومات ذات الخصائص النوعية، إلى جانب استخدام مؤشرات القياس المناسب بما يسمح باستنتاج أحكام ذات مصداقية على مستوى الأداء المستقبلي للمؤسسة.

## المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

**تعريف 1:** يتمثل الأداء المالي في تشخيص الصحة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية المتمثلة في الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار للظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.<sup>1</sup>

**تعريف 2:** يعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدامات ذات الأجل القصير والأجل الطويل من أجل تشكي لثروة.<sup>2</sup>

ومنه خلال ذلك فإن الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة. أي يعتبر الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير المحددة سلفا. فالأداء المالي يتجسد في قدرة الوظيفة المالية على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة مما سبق نستنتج بأن الأداء المالي يتحقق في حالة قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل تكاليف والاستغلال الأمثل لمواردها المالية والمادية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Arnaud Thauvron, Evaluation des entreprises (technique de gestion), Edition economica, paris, 2005, p23

<sup>2</sup> علاء فرحان طالب، إيمان شحان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 67

<sup>3</sup> عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة الجزائر، المجلد 31، العدد 01، جوان 2020، تاريخ استلام 2019/11/28، تاريخ القبول 2020/04/04، ص 187

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة.<sup>1</sup>

وبشكل عام يمكن تلخيص أهميته في ما يلي:<sup>2</sup>

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

كما يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:<sup>3</sup>

- تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها لتعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.
- تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالالتزامات.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها.
- تقييم تطور حجم المؤسسة لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

يعمل الأداء المالي على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ✓ **التوازن المالي:** وهو هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس مال ثابت، الأموال القائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علي بحري، "تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة 2016/2011 مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 17، عدد 01، جويلية 2018، ص 354

<sup>2</sup> صافية بومصباح و الحوسين بلعجوز، "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات-دراسة عينة من المؤسسات مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلد 03، عدد 01، 20 ديسمبر 2018، ص 274

<sup>3</sup> حمزة كيلوتي ومحمد السعيد سعيداني، أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ، بو صوف، ميلة، الجزائر، مجلد 02، عدد 01، 31 مارس 2018، ص 44-43

<sup>4</sup> السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2000 ص 247



- ✓ نمو المؤسسة: ويعتبر عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح و نجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء و الاستمرار...
- ✓ الربحية و المردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة و فعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح وهي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.
- ✓ السيولة والتوازن الهيكل مالي: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة يقود المؤسسة إلى عدم القدرة على مواجهة التزاماتها، أما التوازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى قسمين، والتي تتمثل في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

#### 1. العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي: تواجهت معظم المؤسسات مجموعة من المتغيرات

الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها:<sup>2</sup>

- منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط.
  - القوانين والقواعد والسياسات الجمركية و الضريبية التي تطبق على المؤسسات.
  - الحالة الاقتصادية و السياسة و المالية للدولة.
  - درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية المؤسسة.
- وهنا كصعوبة تواجه إدارة المؤسسة للتحكم في هذه العوامل الخارجية حيث أن أقصى ما تستطيع فعله المؤسسة هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية، ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك المؤسسة المتوقع وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

<sup>1</sup> محمد فيصل مايدة وأحمد صالح سباع، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، مجلد 07، عدد03، ديسمبر2017، ص249.

<sup>2</sup> أحمد خليفي، " أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلد 07، عدد02، 30ديسمبر2018، ص522.

2. العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي: وتتلخص هذه العوامل في ما يلي:<sup>1</sup>
- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها.
  - المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء و تنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.
  - التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات المعتمد عليها في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك و تكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.
  - الحجم: يقصد به تصنيف المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث توجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يحظى تقييم الأداء المالي للمؤسسات باهتمام بالغ وذلك لما يؤديه من دور جلي في مساعدة المؤسسات في تقييم مراكزها المالية والوقوف على نقاط الضعف ومحاولة معالجتها.

#### المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد محمود الخطيب، " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص48-49

<sup>2</sup> عبد الغني دادن، الأداء المالي - قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، العدد

مما سبق يتبين أن عملية تقييم الأداء المالي تتضمن إصدار أحكام كمية أو نوعية حول مستوى النتائج المالية المحققة والمتحصل عليها من خلال عملية القياس استناداً إلى مبادئ وفرضيات التحليل المالي، ثم مقارنتها بنتائج المؤسسة نفسها في فترات سابقة أو النتائج التي ينبغي الوصول إليها أو بالمقارنة مع نتائج مؤسسات الأخرى الرائدة أو المنافسة في نفس القطاع، ومن ثم العمل على اكتشاف أسباب أي قصور أو انحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة لتقييم الأداء.

**المطلب الثاني: اهداف وأهمية عملية تقييم الأداء المالي**

**الفرع الأول: أهمية عملية تقييم الأداء المالي**

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في حاجة المؤسسة إلى قياس أدائها والتعرف على معوقات وسلبيات ونقاط الضعف الموجودة بغرض تصحيحها لتحسين الأداء المستقبلي كما تشمل أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ما يلي:<sup>1</sup>

- يعتبر أداة للتشخيص المالي والتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة معينة، كما يمكن من تحديد قيمتها في السوق المالي.

- يسمح بمتابعة ومراقبة النتائج المالية المحققة من النشاط للتعرف على أسباب نموها أو تراجعها.
- المساعدة في التعرف على ظروف البيئة الاقتصادية والمالية السائدة كحالات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف معها.
- من تقديم رؤية مستقبلية واضحة حول أداء المؤسسة من خلال التنبؤ بقيمة العوائد المتوقع تحقيقها مستقبلاً، إلى جانب التنبؤ بفرضية استمرار نشاطها.
- يساعد في التعرف على درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها في الأجل القصير أو الطويل.
- يعتبر أداة تحفيز للمسيرين والعمال في المؤسسة لمضاعفة الجهودات بهدف تحقيق نتائج أفضل.

**الفرع الثاني: اهداف عملية تقييم الأداء المالي**

تكمن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق الأهداف التالية:<sup>2</sup>

- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بوضع الحلول اللازمة وتصحيحها وتجنبها مستقبلاً.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن موطن الخلل أو الضعف في النشاط الخاص به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي يؤدي إلى خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.
- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقويم الأدائي على مستوى مؤسسات الصناعية للتقويم الشامل.

<sup>1</sup> ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، الطبعة الأولى، ص 139-140

<sup>2</sup> الكرخي مجيد محمود جعفر، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 32

➤ تحديد مدى الكفاءة في تسيير و استخدام الموارد المتاحة والأصول المستثمرة كالتثبيات و المخزونات ودرجة انسجامها مع مخرجات ونتائج النشاط التشغيلي للمؤسسة كالإنتاج والمبيعات.

المطلب الثالث: خطوات عملية تقييم الأداء المالي ومعوقاتهما

الفرع الأول: خطوات عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة تقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة انحرافات و الفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بالأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها و معالجتها.

الفرع الثاني: معوقات التي تواجه عملية تقييم الأداء المالي

أن عملية تقييم الأداء المالي تواجه كثيرا من الصعوبات وبالتالي ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الحكم لهذا الأسلوب في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات ومن أهمها:

- أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة و بالتالي تأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ و قراءة المستقبل.
- صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية.
- صعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة و الموضوعية لتقييم الأداء المالي.
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقياس الأداء المالي وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط1 2010، ص51-52

<sup>2</sup> موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص212

### المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي

لإبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة تطرقنا في مبحثنا هذا إلى دور التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المستقبلي، وتطرقنا أيضا إلى تقييم أثر التحليل المالي على الأداء المالي.

#### المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة والمؤشر المالي باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أداؤها خلال فترات معينة ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة.

ويظهر دور التحليل المالي في تقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- تقييم الأداء والنتيجة: حيث يشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- تقييم الأداء والتمويل: هي الطريقة التي يمكن من خلالها المؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:  
النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية.  
النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.  
وهذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- تقييم الأداء والمردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا مؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إذ يؤخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة الرأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

#### المطلب الثاني: تقييم أثر التحليل المالي على الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أطراف المهمة التي لها علاقة بالمؤسسة، حيث تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم أداء المؤسسة من جهات عديدة كتقييم ربحية المؤسسة وتوازنها المالي، أو ما يتعلق بالسيولة، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أداؤها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.<sup>2</sup>

ومن أهم أدوات التحليل المالي نجد تحليل النسب (سيولة، نشاط، ربحية، سوق، رفع المالي... الخ) أين تتم فيه مقارنة الأرقام في المعطيات المحاسبية التي تربطها السببية ببعضها وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية تمكن المحلل المالي من استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسة وأوجه نشاطها المختلفة.

<sup>1</sup> PIERRE PAUCHER, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Edition O. P. U, 1993, p- p. 7- 9.

<sup>2</sup> محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ص234

ومن أهم استخدامات هذه المؤشرات نجد أن:

- ✓ نسب السيولة أداة لتقييم المركز الاتماني للمؤسسة والمعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- ✓ نسب النشاط: تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها أي قدرة المؤسسة على تحويل حاجات الميزانية إلى مبالغ نقدية و تستخدم لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل أي مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل للموجودات أي دراسة فترات الأداء التشغيلي وكفاءة حول المؤسسة.
- ✓ نسب الربحية: إذ تم بقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.
- ✓ نسب الرفع المالي: توضح القدرة على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة الاعتماد على مصادر التمويل داخلية أو خارجية.
- ✓ نسب السوق: تضطلع بقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق.

#### المطلب الثالث: دور التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي

وقد كان التحليل المالي يستهدف تقويم الأداء كان التقويم شامل للمنشأة كلها أو بعضها (لتحليل السيولة أو تقييم الربحية وهكذا...). أما الآن فقد أصبح العبء الملقى على عاتق المحلل المالي هو لإضافة إلى ما سبقت هيئة المناخ لترشيد القرارات عن طريق توفير المعلومات المفيدة والملائمة، وبالتالي أضحى التحليل المالي لا يقتصر على استخدام البيانات المالية لتقويم الأداء الماضي فحسب، وإنما امتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط في المستقبل والعمل على تقييم الأداء المخطط واتخاذ الإجراءات الرقابية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للحدوث الوقاية منها.

وحتى يحقق التحليل المالي الغرض المرجو منه فإن الأمر يقتضي ويتطلب إحاطة المحلل المالي بعدد من الاعتبارات والمشاكل التي تجعله مدركا للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اعتماده على أدوات التحليل المالي في استخلاص نتائج التقويم للأداء في الماضي أو في المستقبل.

ويعتمد التنبؤ لأداء المستقبل على أهمية توفير معلومات مالية مستقبلية وذلك استخدام أساليب ونماذج كمية متقدمة من جهة على تحليل نتائج كل من التحليل الاقتصادي وتحليل الصناعة والتحليل المالي على مستوى الشركة، ومن جهة أخرى على إعداد نموذج يحاكي المتغيرات والمقاييس المختلفة التي تمثل واقع الشركة استخدام الحاسب الآلي يتم اختيار النموذج وتحليل النتائج وتكرار التجارب عدم مرات حتى يمكن التعرف على مخرجات ونتائج القروض والسياسات الموضوعية ويعرف ذلك النموذج لمحاكاة، حيث أشارت الدراسات المختلفة إلى نجاح استخدامه في مجال إعداد التنبؤات المالية وإعداد التقارير المالية المستقبلية.

تعتبر المحاكاة منهج عامل حل المشاكل حيث يتضمن إطار للعمل يتناول مجموعة من المشاكل التي تواجه أحد النظم، ويتضمن مجموعة من الأساليب والطرق والنماذج بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، ولاشك فإن تطوير منهج المحاكاة يعتبر إلى حد كبير فإن أكثر منه علم.

يبدأ منهج المحاكاة عادة ببناء نموذج رياضي يركز على تمثيل الخصائص الأساسية للنظام الحقيقي، بحيث يعطي الإدارة تطورا واضحا عن المتغيرات الرئيسية والمتداخلة والمتبادلة التأثير، مما يمكن معه في النهاية استخلاص النتائج التي تكفل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة.

يعتمد منهج المحاكاة على إجراء التجارب استخدام الحاسب الإلكتروني على نماذج رياضية تقوم بوصف سلوك المتغيرات داخل نظام ذو علاقات متشابكة و معقدة بهدف اختيار السياسات والفروض وتقويم الخطط ومستوى الأداء خلال فترات زمنية متعددة، ولاشك فإن خاصية التجريب هي أهم ما يميز منهج المحاكاة عن غيره من المناهج أو الأساليب الأخرى لبحوث العمليات والتي تعتمد في حل نماذجها على استخدام الأساس التحليلي و ليس الأساس التجريب.

وقد أثرت تساؤلات كثيرة حول أسباب الاستخدام المتزايد لهذا النموذج، و ما هي منطقيته بوجه عام؟ ويرد على ذلك من نماذج المحاكاة ونماذج بحوث العمليات يمكن اعتبارها بدائل لإصلاح الإدارة الجيدة، وبتعبير آخر فإن الإجابة على كافة التساؤلات يمكن قصرها على كلمتين فقط هما ما يحدث... لو؟

وقد تم الإشارة إلى أهمية استخدام ذلك النموذج على النحو التالي:

لا يمكن اعتبار التخطيط بمثابة علم دقيق، حيث يعتبر بمثابة مخاطرة مجازفة نحو المجهول، و المستقبل يعتبر هدف متحرك ديناميكي، ويمكن للحاسب الإلكتروني المساهمة في تحسين الأهداف، وجوهر ذلك النموذج هو مساعدة الإدارة على مواجهة ظروف عدم التأكد.

وتتميز هذه النماذج بأنها ذات طبيعة محاسبية أكثر منها تمويلية ويرجع ذلك إلى ما يلي:

✓ أن معظم نماذج المحاكاة المنشأة تتضمن وجهة نظر المحاسب حيث أنها مصممة بهدف التنبؤ بقوائم

محاسبية، كما أن معدلات تعتمد أساسا على أعراف محاسبة تستخدمها الشركة.

✓ أن نماذج محاكاة المنشأة لا تنتج قرارات مالية مثلى، حيث أنها تسفر عن عدة بدائل جديدة لدراسة و

الاعتبار و تترك للمستخدم اختيار أفضل إستراتيجية أو سياسة مالية.

هذا وقد تم تطوير نماذج محاكاة المنشأة عن طريق الممارسين وليس عن طريق الباحثين، وعلى وجه الدقة فإن

المحاسبين كانوا القوى المحركة وراء استخدام هذه النماذج، ويمكن إبراز أهم الفوائد التي يحصل عليها

مستخدمي نماذج محاكاة المنشأة على النحو التالي:

✓ يوفر هذا النموذج للمنشأة الوسيلة المرتبطة بتطوير الخطط طويلة الأجل، واختيار آثار استراتيجيات

التخطيط المتعددة، إعداد خطط أرباح قصيرة الأجل وقياس أثر الظروف المتغيرة على الجوانب المختلفة

للمنشأة.



- ✓ يوفر نموذج محاكاة المنشأة للمستخدمين فوائد متعددة تتمثل فيما يلي:
  - المقدر على اكتشاف البدائل.
  - اتخاذ القرار بشكل أكثر جودة.
  - التخطيط بصورة أكثر فعالية.
  - الفهم الجيد للمنشأة.
  - توفير المعلومات في توقيت مناسب.
  - تقديم تنبؤات أكثر مرونة.
- ✓ يصف نموذج محاكاة المنشأة العلاقات المتداخلة المعقدة والمتبادلة التأثير التي توجد بين أنشطة المؤسسة في صورة علاقات رياضية و منطقية.
- ✓ تتبع الفوائد الرئيسية من استخدام نموذج محاكاة المنشأة من خلال مقدرته على إجراء تجارب ماذا يحدث... لو؟ وبتعبير أدق يتم دراسة الأسئلة و الإجابة عليها.
 

ماذا يحدث لو ارتفعت أسعار المواد الخام بنسبة 10 أو 20%؟ ماذا يحدث لو انخفض الدخل القومي ب مقدار 02%؟ ماذا يحدث لو أدخل المنافسين منتج جديد؟ ماذا يحدث لو تم التخفيف من بعض القوانين والتعليمات الحكومية.
- ✓ يمكن استخدام نموذج محاكاة المنشأة في بناء قاعدة بيانات كافية تشمل مدى واسع من البيانات لتخزين كافة المتغيرات سواء الحالية أو المتوقعة داخل الحاسوب الإلكتروني، وتتضمن هذه البيانات داخلية تاريخية عن التكاليف وبيانات تاريخية عن المبيعات والمخزون والإنتاج والإنتاجية، هذا بالإضافة إلى بيانات خارجية عن الدخل القومي، معدلات التضخم.
- ✓ استخدام نموذج محاكاة المنشأة بهدف اتخاذ القرارات يوفر وسيلة مناسبة لترشيد إدارة المنشأة بنوعية و طبيعة المتغيرات التي تؤثر في مستويات الأداء.
- ✓ تبرز أهمية استخدام نموذج محاكاة المنشأة في مقدرته الكبيرة في التعامل مع المشاكل الصعبة والمعقدة والتي تتميز بكثرة متغيرات الخارجية، فضلا عن التعامل المرن مع مختلف المعادلات سواء التعريفية (المتساويات) أو التجريبية أو السلوكية.
- ✓ يمكن استخدام نموذج محاكاة المنشأة من إجراء نوعين من التجارب أولها محاكاة تاريخية وثانيتها محاكاة تنبؤية تهدف المحاكاة التاريخية إلى التعرف على ماذا يحدث لأداء المنشأة في المستقبل في حالة الاستمرار في إتباع السياسات الحالية بوجه عام، وهذا النوع من المحاكاة يعتبر وسيلة لتقييم الأداء في المستقبل بدلا من الانتظار حتى يتم الحصول على بيانات، ومن جهة أخرى يمكن إجراء محاكاة تنبؤية بقصد تقديم الحلول.



✓ يساعد نموذج محاكاة المنشأة على التغلب على أوجه الضعف الذي يشوب استخدام نماذج الموازنة، حيث تعتبر الموازنة أداة غير فعالة في توفير المعلومات التي تتعلق لأحداث المتوقعة، حيث تنحصر وظيفتها في تحديد الإيرادات والتكاليف المتوقعة لمستوى النشاط المفترض، دون تحديد ما يجب أن يكون عليه هذا المستوى بالإضافة إلى ذلك لأن الموازنة لا توفر المعلومات المرتبطة ببداية استخدام الموارد المتاحة وتأثيرها على أداء المنشأة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي "التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ص 641-656.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد تطرقنا إلى مفاهيم الأساسية حول الأداء المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ان عملية تقييم الأداء المالي لها أهمية بالغة في المؤسسة وذلك نظرا لدورها الفعال لكشف عن الاختلالات في العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة عند تقييم الأداء المالي نقوم بالاعتماد على أدوات التحليل المالي التي تعطي صورة حقيقة للوضع المالي للمؤسسة وتساعد في تقييم أداءها المالي والتنبؤ به مستقبلا الامر الذي يمكنها من اتخاذ استراتيجية مالية المثلى واتخاذ القرارات المناسبة.

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية بشكل رئيسي الى تحقيق ربح من خلال استغلال الأمتل للموارد المتاحة وذلك من اجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها وتحقيق وضعية المالية مريحة، وذلك وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها المالي من خلال الاعتماد على أساليب التحليل المالي باستخدام مؤشرات المالية من خلال ذلك قمنا بدراسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم حيث تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين:

المبحث الأول: تقديم ملبنة الساحل بولاية مستغانم

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لملبنة الساحل بمستغانم

المبحث الثالث: أثر التحليل المالي لملبنة الساحل بولاية مستغانم

## المبحث الأول: تقديم ملبنة الساحل لولاية مستغانم

هي العلامة التجارية التي تعرف بها ملبنة الساحل لولاية مستغانم وتنتج مادة الحليب ومشتقاته GIPLAIT.

## المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة

مع مرور سنوات بعد الاستقلال تم تأسيس مؤسسة انتاج الحليب سنة 1970 والتي عرفت بالديوان الوطني للحليب ومشتقاته وبمرسوم رقم 81-354 وفي إطار إعادة تركيب المؤسسات قسمت الى ثلاثة فروع:

## 1. الديوان الجهوي الشرقي:

- وحدة انتاج عنابة
- وحدة انتاج قسنطينة
- وحدة انتاج سوق اهراس

## 2. الديوان الجهوي الوسط ومقره الجزائر العاصمة زمن بين وحداته:

- وحدة إنتاج بودواو
- وحدة إنتاج ذراع نحة

## 3. الديوان الجهوي الغربي الذي تأسس في 12 ديسمبر 1981 وضم الوحدات التالية:

- وحدة انتاج وهران
- وحدة انتاج سيدي بلعباس
- وحدة انتاج مستغانم
- وحدة انتاج سعيدة
- وحدة انتاج معسكر
- وحدة انتاج تيارت
- وحدة انتاج بشار (اقلي)

حيث تسببت الأزمة الاقتصادية التي مست المؤسسات الجزائرية بإفلاس الديوان الجهوي الشرقي ليحل محله في 1 سبتمبر 1997 المجمع الصناعي لمنتجات الحليب و الذي يقع مقره في الجزائر العاصمة بئر الخادم و بامتلاك مجمع أسهم الشركة أصبحت مؤسسة عمومية ذات أسهم و Giplait هي عبارة عن كلمة مختصرة (groupe industrielle de production laitiere) حيث تم إنشاء مجمع الحليب على مستوى المنطقة الصناعية لولاية واقع مستغانم في 01 أكتوبر 1997. و تعتبر ملبنة الساحل لولاية مستغانم من أهم المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الوطني تعود أهمية المؤسسة لكونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي ألا وهي مادة الحليب ومشتقاته.

كما تسعى المؤسسة الى الحصول على شهادة ايزو (ISO) بتحسين نوعية منتجاتها باستمرار مع إبقاء سعرها في متناول الجميع، ويقدر رأس مال الشركة بـ 290.480.000 دج وتمارس نشاطها في إطار القانوني ممثل في سجل تجاري وطابع انتاجي صناعي ويضم المجمع 65 عامل مؤقت في إطار العقود ما قبل التشغيل و40 عامل دائم يتوزعون كالتالي:

- 05 إطارات العليا
- 46 كمنفذ
- 34 مؤطر
- 17 إطارات

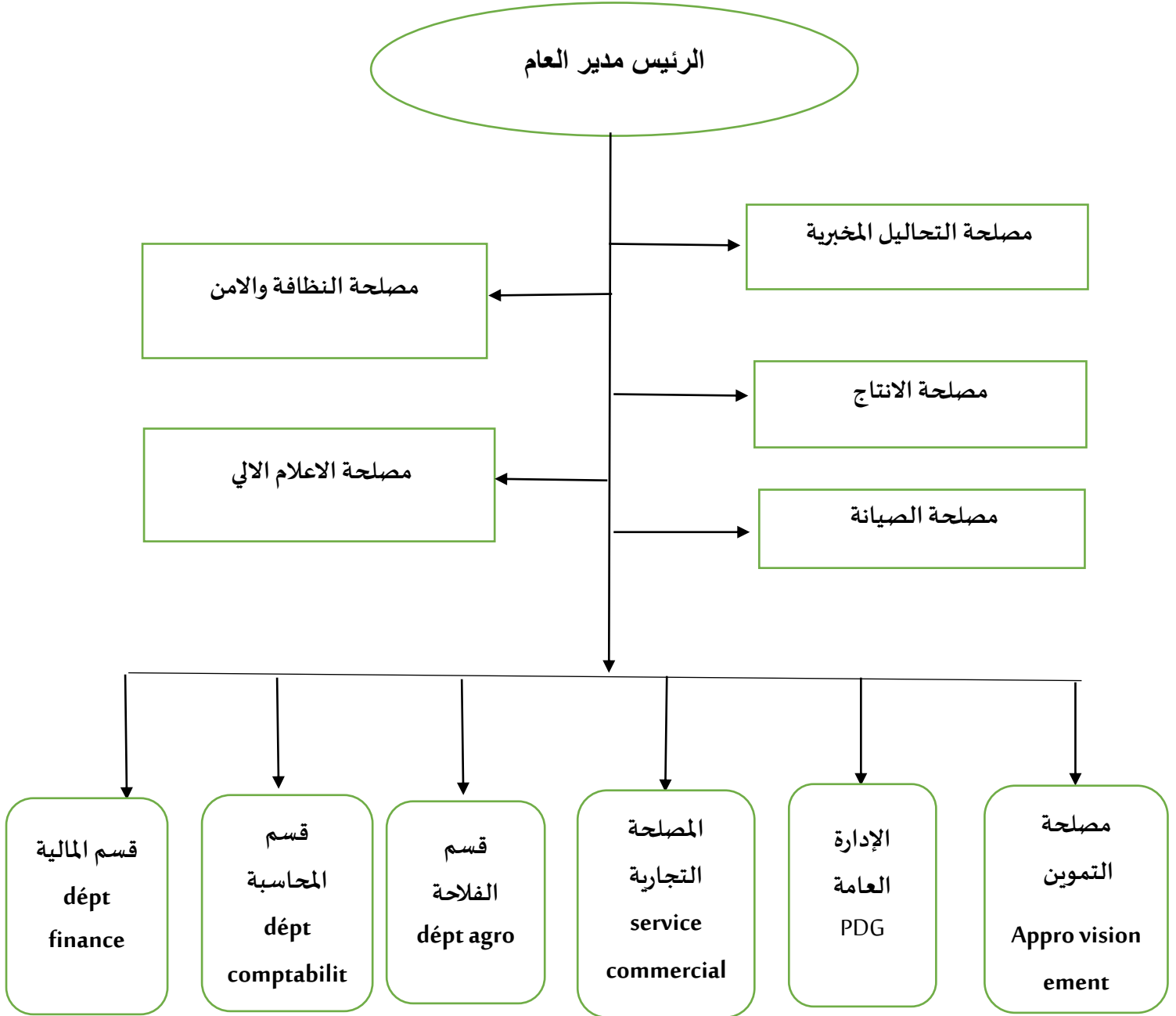
#### المطلب الثاني: اهداف ملبنة الحليب بمستغانم

ملبنة الساحل مستغانم تقوم بإنتاج وتسويق المنتجات حليب المبستر، الرائب، اللبن، حليبالبقرة، الزبدة ومن أهمها:

- تغطية السوق المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- الرفع من مستوى تجميع الحليب المحلي للمساهمة في سياسة الدولة بالتقليل من استيراد بودرة الحليب بالعملة الصعبة.
- تلبية حاجيات المستهلك.
- ضمان تسويق منتجات الوحدة والتي تتم بطريقتين:  
الأولى: عن طريق الخواص أي أصحاب شاحنات.  
الثانية: تتكفل بها الوحدة عن طريق الشاحنات المجهزة بأجهزة التبريد.
- محاولة المنافسة من خلال زيادة الإنتاج.
- تزويد مختلف مناطق مدينة مستغانم والمناطق المجاورة لها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمبنة الحليب بمستغانم

الشكل 06: الهيكل التنظيمي لمبنة الحليب بمستغانم



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مجلة ملبنة الساحل بمستغانم.

- ❖ مهام كل قسم:
  - ✓ الرئيس المدير العام **président directeur générale**: هو بمثابة المشرف العام وصاحب القرارات.
  - ✓ مساعد رئيس المدير **assistant PDG**: يتمثل عمله في انه ينوب عن المدير في حالة غياب.
  - ✓ مكتب مراقبة التسيير **bureau contrôle gestion**: وتتمثل مهنته في مراقبة السير الحسن للعمل والإعلام عن أي مشكل.
  - ✓ مصلحة التحاليل المخبرية **sous-direction laboratoire**: وتقوم بإجراء التحاليل المخبرية للمنتوج قبل كل عملية توزيع للتأكد من جودة المنتوج وسلامته من الناحية الصحية.
  - ✓ مصلحة النظافة والأمن **service hygiène et sécurité**: حيث تتكفل هذه المصلحة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنظافة والأمن.
  - ✓ مصلحة الصيانة **service maintenance**: وتتكفل بصيانة العتاد، الكهرياء.
  - ✓ مصلحة الإعلام الآلي **service logistique**: يتمثل دورها في صيانة وإعداد برامج إعلام الآلي.
  - ✓ قسم المالية **département finances**: مسؤول عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية.
  - ✓ قسم المحاسبة **département comptabilité**: تساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية.
  - ✓ قسم الفلاحة **département agro**: مسؤول عن جمع حليب الأبقار من الفلاحين.
  - ✓ مصلحة التجارية **service commercial**: تتكفل بالعمليات التجارية.
  - ✓ الإدارة العامة **PDG**: حيث تتكفل بتسيير الإدارة الداخلية.
  - ✓ مصلحة التموين **appro visionnement**: تتكفل بتوزيع المنتوجات.
  - ✓ مصلحة الإنتاج **service production**: تكمن في مراحل الإنتاج وتحديد كمية الإنتاج.
- كما توجد في المؤسسة نقابة تعمل على حل مشاكل العمال و الدفاع عن حقوقهم.

#### ❖ معوقات ملبنة الحليب بمستغانم:

- التنافسية في السوق فهي تعتبر من أهم العوائق التي تشغل المؤسسة فهي دائما في صراع في السوق.
- ارتفاع سعر الحليب فهي 30 دج وتضطر لبيع الحليب 25 دج فهي تتحمل جزء (الدولة) من هذا الفارق والباقي تتحمله المؤسسة.
- ارتفاع سعر مسحوق الحليب المستورد من الخارج.

#### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لملبنة الساحل بمستغانم

سنحاول تقييم الأداء المالي لملبنة الساحل بمستغانم بالحكم على الأداء المالي بالاعتماد على المعطيات المحاسبية لذلك سنقوم بتحليل الميزانية وعرض مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تحليل المقارن لميزانية ملبنة الساحل بمستغانم

يقوم هذا التحليل على تجميع الميزانيات المالية لنتمكن من مراقبة التغيرات الحاصلة في عناصر الميزانية باعتبار سنة 2014 هي سنة الأساس.

الجدول 10: تحليل الافقي لميزانية ملبنة الساحل بولاية مستغانم

2019	2018	2017	2016	2015	2014	بيان
138000	138000	138000	140500	225000	66651.25	أصول غير جارية:
277555900	277555900	277555900	277555900	277555900	277555900	تثبيات غير معنوية:
36659911.20	36559911.20	33596511.20	28000000	3885200	44269902.80	تثبيات
160324148.06	158219970	156199970	151200040	98070225	85664388.02	معنوية:
4876480.39	4876480.39	4876480.39	487480.39	4876480.39	4876480.39	أراضي بناءات
18755265	18755265	17958216	16941665	17042633.97	17317406.23	تثبيات معنوية أخرى تثبيات جاري إنجازها
498309704.65	496105526.59	490325077.59	478714585.39	436620439.36	429750728.69	تثبيات مالية
						مجموع أصول غير جارية
77606293.15	77606293.15	84812438.40	83688000	89222748.30	95123539.82	أصول جارية:
75330235.10	81699975.80	80110235.13	85685622.95	84087691.66	76894870.79	مخزون جاري ديون دائنة:
57990558.30	51212248.92	51212248.92	51212248.92	45894296.92	47898776.14	زيائن
50225889.30	54702932.04	54702932.04	54702932.04	48012154.55	45349796.36	ضرائب مدينون
94688336	85996889.33	82559663.50	70986668	73793373.81	78889770.52	آخرون موجودات وما يمثلها:
355841311.85	351218339.24	353397517.99	346275472.21	341010265.24	34415753.45	الخزينة
						مجموع أصول جارية
854151016.50	847323865.83	843722595.58	824990057.60	777630704.60	773907482.12	مجموع العام للأصول
						الأموال



300000000	300000000	300000000	300000000	300000000	300000000	الخاصة:
72558106.51	79147369.53	65320029.68	68721811.21	35172628.10	32235918.32	رأس مال
40195580.10	40195580.10	40195580.10	40195580.10	5580730.52	5580730.52	الصادر
						نتيجة صافية
						أموال خاصة
						أخرى
41275368.61	419342949.63	405515609.78	408917391.31	329591897.58	326655187.80	مجموع الأموال
						الخاصة
1759869	1759869	1759869	1759869	1759869	1759869	خصوم غير
32558990.60	49225598	52889559	40589698	26879258	23566955	جارية:
7898698	7898698	7898698	7898698	7898698	7898698	قروض وديون
						مالية
						مؤوناتو
						منتوجات
						مسجلة من
						قبل
						ضرائب
42217557.60	58884165	62548126	50248265	36537825	33225522	مجموع
						خصوم غير
						جارية
142558993.69	129558996	130558999.30	125989636	173394910.74	180750225.33	خصوم جارية:
2950889.30	2540870.20	2540870.20	2030053.91	2208412.28	2220558.66	موردون و
253669889.30	236996885	242558990.30	237804711.38	235897659	231055988.33	حسابات دائنة
0	0	0	0	0	0	ضرائب
						ديون أخرى
						الخزينة
399179772.29	369096751.20	375658589.80	365824401.29	411500982.02	414026772.32	مجموع
						خصوم جارية
854151016.50	847323865.83	843722595.58	824990057.60	777630704.60	773907482.12	مجموع عام
						للخصوم

تغير المطلق 2015-2014	%	تغير مطلق 2016-2014	%	تغير مطلق 2014-2017	%	تغير مطلق 2018-2014	%	تغير مطلق 2019-2014	%
158348.75	00	237.58	00	71348.75	00	71348.75	00	71348.75	00

-17.19	-7609991.60	-17.42	-7709991.60	-24.11	-10673391.60	-36.75	-16269902.80	-12.24	-5419702.80
87.15	74659760.04	84.70	72555581.98	82.34	70535581.98	76.50	65535651.98	14.48	12405836.98
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8.30	1437858.77	8.30	14.37858.77	3.70	640809.77	-2.17	-375741.23	-1.59	-274772.26
15.95	68558975.96	15.44	66354797.90	14.10	60584348.90	11.39	48963856.70	1.60	6869710.67
-18.42	-17517246.49	-18.42	-17517246.49	-10.84	-10311101.24	-12.02	-11435539.64	-6.20	-5900791.34
-2.03	-1564635.69	6.25	4805105.01	4.18	3215364.34	11.43	8790752.16	9.35	7192820.87
21.07	10091782.16	6.92	3313472.78	6.92	3313472.78	6.92	3313472.78	-4.18	-2004479.22
10.75	4876092.94	20.62	9353135.68	20.62	9353135.68	20.62	9353135.68	5.87	2662358.19
20.03	15798565.48	9	7107118.81	4.65	3669892.98	-10.02	-7903102.52	-6.46	-5096396.71
3.40	11684558.40	2.05	7061585.79	2.69	9240764.54	0.61	2118718.46	-0.33	-1142008.99
10.37	80243534.36	9.49	73416383.69	9.02	69825113.44	6.60	51082575.16	0.81	6277246.20
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
125.08	40322188.19	145.53	46911451.21	102.63	33084111.36	113.18	36485892.89	9.11	2936709.78
-820.26	45776310.62	-820.26	45776310.62	-820.26	-45776310.62	820.26	45776310.62	0	0
						-			
26.36	86098498.81	28.37	92687761.83	24.14	78860421.98	25.18	82262203.51	0.90	2936709.78
	0		0		0		0		0
38.16	8992035.60	108.88	25658643	124.42	29322604	72.23	17022743	14.05	3312303
	0		0		0		0		0
27.06	8992035.60	77.23	25658643	88.25	29322604	51.23	17022743	9.97	3312303
-21.13	-38191231.64	-28.32	-51191229.33	-27.77	-50191226.03	-30.30	-54760589.33	-4.07	-7355314.59
32.89	730330.64	14.42	320311.54	14.42	320311.54	-8.58	-190504.75	-0.55	-12146.38
9.97	22613900.97	2.57	5940896.67	4.98	11503001.97	2.92	6748723.05	2.10	4841670.67
	0		0		0		0		0
-3.59	-14847000	-5.81	-44930021.12	-4.96	-38367912.52	-6.23	-48202371.03	-0.61	-2525790.30
10.37	80243534.41	9.49	73416383.71	9.02	69815113.46	6.60	51082575.48	0.48	3723222.48

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية (ملحق 01، ملحق 02، ملحق 03، ملحق 04، ملحق 05، ملحق 06)

تعليق: من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

الأصول غير جارية: نلاحظ زيادة في نسبة الأصول غير جارية ب 1.60 % وهذا راجع الى ان المؤسسة قامت بشراء تثبيت جديد حيث استمرت زيادة في سنة 2016، 2017، 2018، 2019 هذا يدل على أن المؤسسة قامت باقتناء معدات وأدوات أو زيادة في تثبيبات المالية أي أنها تقوم بالاستثمار على مدى الطويل أي أن طلب على منتجاتها متزايد.

## أصول الجارية:

مخزون جاري: نلاحظ انخفاض في نسبة المخزونات وهذا راجع الى أن مؤسسة تستعمل كل مواد أولية متواجدة في المخزن وكذلك منتجات مصنعة يتم بيعها فور انتاجها وهذا يدل على زيادة الطلب على منتجات المؤسسة وكذلك تدل على أن مؤسسة مطمئنة من ناحية توفر مواد أولية في سوق حيث أنها تقوم بتمويل مواد أولية بنفسها.

الديون الدائنة: نلاحظ ارتفاع في نسبة الزبائن أي قدرة المؤسسة على تحصيل الديون من أصحابها وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على سيولة المؤسسة وانخفاض في سنة 2019 وهو ما يدل تسديد زبائنها لمستحققاتهم.

مدينون آخرون: نلاحظ ارتفاع في مدينون آخرون وهذا يدل على زيادة المرتقبة في انتاج وطلب المتزايد على منتجات المؤسسة بالإضافة الى دعم المؤسسة في منح تسهيلات للزبائن.

موجودات وما يماثلها: سجلت ارتفاع في الخزينة مقارنة بسنتين 2016 و 2015 وذلك نتيجة لارتفاع الخزينة ويمكن تفسير ذلك بتحصيل الديون.

## الخصوم:

الأموال الخاصة: سجلت ارتفاعا في نسبة الأموال الخاصة وهذا راجع الى زيادة نتيجة محققة والاحتياطات. الخصوم غير جارية: سجلت ارتفاعا في الخصوم غير جارية وقد تركزت هذه في المؤونات والمنتجات مسجلة من قبل أي ارتفاع بندا من عائدات استثمار وقروض وديون مالية منعدمة أي أنها خالية من الديون.

خصوم الجارية: سجلت انخفاض مستمر في خصوم جارية وذلك بسبب انخفاض في عدد موردين وحسابات ملحقة وبند الضرائب ومنه سوف تقوم المؤسسة بالحد من الاعتماد على الخصوم جارية.

المطلب الثاني: تحليل المالي لميزانية ملبنة الساحل بمستغانم.

(1) اعداد ميزانية الوظيفية لملبنة الساحل بمستغانم:

الجدول 11: ميزانية الوظيفية للمبنة الساحل بمستغانم لسنة 2014-2015-2016

2016	2015	2014	بيان	2016	2015	2014	بيان
408917	329591897.58	326655187.80	موارد ثابتة:	140500	225000	66651.25	استخدامات ثابتة:
391.31	36537825	33225522	أموال خاصة				تثبيتات غير
502482			خصوم غير				معنوية:
65			جارية	277555000	277555000	277555000	تثبيتات معنوية:
				28000000	38850200	44269902.80	أراضي
				151200040	98070225	85664388.02	بناءات
				4876480.39	4876480.39	4876480.39	تثبيتات معنوية
				16941665	17042633.97	17317406.23	أخرى
							تثبيتات جاري
							إنجازها
							تثبيتات مالية
459165	366129722.58	359880709.80	مجموع موارد	478714585.39	436620439.36	429750728.69	مجموع
656.31			ثابتة				استخدامات ثابتة
125989	173394910.74	180750225.33	خصوم متداولة	83688000	89222748.30	95123539.64	أصول متداولة
636			للاستغلال:	85685622.95	84087691.66	76894870.79	للاستغلال:
	2208412.28	2220558.66	موردون	51212248.92	45894296.92	47898776.14	مخزون جاري
203005			وحسابات دائنة				زبائن
3.91			ضرائب				ضرائب
128019	175603323.02	182970783.99	مجموع خ. م. ا	220585871.87	219204736.88	219917186.57	مجموع أ. م.
689.91							للاستغلال
237804	235897659	231055988.33	خصوم متداولة	54702932.04	48012154.55	45349796.36	أصول متداولة
711.38			خارج استغلال:				خارج استغلال:
			ديون أخرى				مدينون آخرون
237804	235897659	231055988.33	مجموع خ. م. ا	54702932.04	48012154.55	45349796.36	مجموع أ. م. خارج.
711.38			خارج. ا				ا
0	0	0	خزينة خصوم	70986668	73793373.81	78889770.52	خزينة أصول
824990	777630704.60	773907482.12	مجموع عام	346275472.21	341010265.24	344156753.45	مجموع عام
057.60			للخصوم				للأصول

المصدر: من اعداد طالبين بالاعتماد على ميزانيات مالية. (ملحق 01، ملحق 02، ملحق 03)

الجدول 12 : ميزانية الوظيفية لمبنة الساحل بمستغانم لسنة 2017-2018-2019

2019	2018	2017	بيان	2019	2018	2017	بيان
412753686. 61	419342949. .63	405515609. 78	موارد ثابتة: أموال خاصة خصوم غير جارية	138000	138000	138000	استخدامات ثابتة: تثبيتات غير معنوية تثبيتات معنوية: أراضي بنايات
42217557.6 0	58884165	62548126		277555900	277555900	277555900	تثبيتات معنوية أخرى تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية
				36659911.2 0	36559911.20 158219970	33596511.20 156199970	
				160324148. 06	4876480.39	4876480.39	
				4876480.39	18755265	17958216	
				18755265			
454971244. 21	478227114. .63	468063735. 78	مجموع موارد ثابتة	498309704. 65	496105526.59	490325077.59	مجموع استخدامات ثابتة
142558993. 69	129558996 2540870.2	130558999. 30	خصوم متداولة للاستغلال: موردون وحسابات دائنة ضرائب	75330235.1 0 57990558.3	81699975.80 51212248.92	80110235.13 51212248.92	أصول متداولة للاستغلال: زبائن ضرائب
2950889.30	0	2540870.20		0			
145509882. 99	132099866 .20	133099869. 50	مجموع خ.م.ا	133320793. 40	132912224.72	131322484.05	مجموع أ.م. ا
253669889. 30	236996885	242558990. 30	خصوم متداولة خارج استغلال: ديون أخرى	50225889.3 0	547022932.04	54702932.04	أصول متداولة خارج استغلال: مدينون آخرون
253669889. 30	236996885	242558990. 30	مجموع خ.م.خارج.ا	50225889.3 0	54702932.04	54702932.04	مجموع أ.م.خارج.ا
0	0	0	خزينة خصوم	94688336	85996889.33	82559663.50	خزينة أصول

854151016.	847323865	843722595.	مجموع عام	854151016.	847323865.83	843722595.58	مجموع عام للأصول
50	.83	58	للخصوم	50			

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على ميزانيات مالية (ملحق 04، ملحق 05، ملحق 06)

## (2) تحليل مؤشرات التوازن المالي لمبنة الساحل بمستغانم:

✓ مؤشرات توازن مالي للميزانية المالية:

من أعلى الميزانية: رأس مال عامل الصافي = أموال دائمة – الأصول ثابتة

الجدول 13: حساب رأس مال عامل الصافي من أعلى الميزانية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أموال دائمة	359880709.80	366129722.58	459165656.31	468063735.78	478227114.63	454971244.21
أصول ثابتة	429750728.69	436620439.36	478714585.39	490325077.59	496105526.59	498309704.65
رأس المال العامل الصافي في	-69870018.89	-70490716.78	-19548929.08	-22261341.81	-17878411.96	43338460.-44

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

من أسفل الميزانية: رأس مال عامل الصافي = أصول جارية – خصوم جارية

الجدول 14: حساب رأس مال عامل الصافي من أسفل الميزانية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أصول جارية	344156753.45	341010265.24	346275472.21	353397517.99	351218339.24	355841311.85
خصوم جارية	414026772.32	411500982.02	365824401.29	375658589.80	369096751.20	399179772.29
رأس المال العامل الصافي في	-69870018.89	-70490716.78	-19548929.08	-22261341.81	-17878411.96	43338460.-44

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العمل الصافي في سنة 2015، 2014، 2016، 2017،

2018، 2019 المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

✓ مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

• رأس المال العامل: رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

الجدول 15 : حساب رأس المال العامل الوظيفي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيان
45497124 4.21	478227114.63	468063735.78	459165656.31	366129722.58	359880709.80	الموارد الثابتة
49830970 4.65	496105526.59	490325077.59	478714585.39	436620439.36	429750728.69	استخدامات ثابتة
43338460 -44	-17878411.96	-22261341.81	- 19548929.08	-70490716.78	- 69870018.89	رأس المال العامل الوظيفي

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الوظيفي في سنة 2014، 2017،

2016، 2019، 2018، 2015 رأس المال العامل الوظيفي سالب وهذا يدل على أن الموارد ثابتة غير قادرة

على تمويل استخدامات ثابتة.

• احتياجات رأس المال العامل الاستغلالي:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – خصوم المتداولة للاستغلال.

الجدول 16: حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

2019	2018	2017	2016	2015	2014	بيان
133320793. 40	132912224.72	131322484.0 5	220585871.87	219204736.88	219917186.57	أصول متداولة للاستغلال
145509882. 99	132099866.20	133099869.5 0	128019689.91	175603323.02	182970783.99	خصوم متداولة للاستغلال
12189089.5 -9	812358.52	-1777385.45	92566181.96	43601413.86	36946402.58	ا.ر.م.ع. للاستغلال

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

احتياجات رأس مال عامل خارج استغلال = أصول متداولة خارج استغلال – خصوم متداولة خارج استغلال

الجدول 17: حساب احتياجات رأس مال عامل خارج استغلال

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أ.م.خ. استغلال	45349796.36	48012154.55	54702932.04	54702932.04	54702932.04	5022588 9.30
خ.م.خ استغلال	231055988.33	235897659	237804711.38	242558990.30	236996885	2536698 89.30
ار.م.ع. خارج الاستغلال	-185706191.97	-187885504.45	-183101779.34	-187856058.26	-182293952.96	2034440 -00

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

احتياجات رأس مال عامل = احتياج رأس مال عامل للاستغلال + احتياج رأس مال خارج استغلال

الجدول 18: حساب احتياجات رأس مال عامل

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ار.م.ع. للاستغلال	36946402.58	43601413.86	92566181.96	-1777385.45	812358.52	12189089. -59
ار.م.ع.خ. استغلال	-185706191.97	-187885504.45	-183101779.34	-187856058.26	-182293952.96	203444000 -
ار.م.ع.	-148759789.39	-144284090.59	-90535597.38	-189633443.71	-181481594.44	215633089 -59

المصدر: من إعداد طالبين.

تعليق: نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 سالب وهذا

يدل على أن الخصوم متداولة غير قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

• الخزينة صافية: خزينة صافية = خزينة أصول - خزينة خصوم

الجدول 19: حساب الخزينة الصافية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خزينة أصول	78889770.52	73793373.81	70986668	82559663.50	85996889.33	94688336
خزينة خصوم	0	0	0	0	0	0
خزينة صافية	78889770.52	73793373.81	70986668	82559663.50	85996889.33	94688336

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

الخزينة الصافية = رأس مال عامل - احتياجات رأس مال عامل



الجدول 20: حساب الخزينة الصافية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رأس مال عامل	-69870018.89	-70490716.78	-19548929.08	-22261341.81	-17878411.96	43338460. -44
ا.ر. م. ع	-148759789.39	-144284090.59	-90535597.38	-189633443.71	-181481594.44	21563308 -9.59
خزينة صافية	78889770.52	73793373.81	70986668	82559663.50	85996889.33	94688336

المصدر: من إعداد طالبين.

نلاحظ أن الخزينة صافية موجبة وهذا ما يدل على أن رأس مال عامل صافي أعلى من احتياجات رأس مال عامل أي أن المؤسسة لديها فائض في السيولة يمكنها من تمويل أصول متداولة.

تعليق: نلاحظ من خلال حساب مؤشرات توازن مالي للميزانية الوظيفية أن كل من رأس مال العامل واحتياجات رأس مال عامل ذو قيمة سالبة والخزينة صافية موجبة وهذا يعني موارد محققة بواسطة دورة استغلال تمويل جزء من الأصول ثابتة وبمعنى آخر يمول موردون استثمارات مؤسسة وتتطلب هذه حالة دعم للموارد ثابتة.

(3) نسب مالية لميزانية ساحل بمستغانم:

✓ نسب سيولة:

● نسبة تداول: نسبة تداول = أصول جارية / خصوم جارية

الجدول 21: حساب نسبة تداول للمؤسسة

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أصول جارية	344156753.45	341010265.24	346275472.21	353397517.99	351218339.24	355841311 .85
خصوم جارية	414026772.32	411500982.02	365824401.29	375658589.80	369096751.20	399179772 .29
نسبة تداول	0.831	0.829	0.947	9.407	0.952	0.891

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانية المالية

تعليق: بما أن هذه النسبة في سنوات محل الدراسة أكبر من مقياس مناسب للتداول (1:1)، فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على أن مؤسسة سددت كل التزاماتها وأن أصول جارية تغطي خصوم جارية.

- نسبة السيولة سريعة: نسبة سيولة سريعة = (أصول جارية - مخزون) / خصوم جارية.

الجدول 22: حساب نسبة سيولة السريعة

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أصول جارية- مخزون	249033213.81	251787516.94	262587472.21	268585079.59	273612046.10	278235018.70
خصوم جارية	414026772.32	411500982.02	365824401.29	375658589.80	369096751.20	399179772.29
نسبة سيولة سريعة	0.60	0.61	0.72	0.71	0.74	0.70

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية

تعليق: يتبين أن مؤسسة حافظت على نسبة متقاربة للسيولة سريعة بين 2014 حتى 2019 بما أن نسبة أقل من مقياس سيولة سريعة (1:1) فانه مؤشر سيء أي أن أصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية خصوم الجارية.

- نسبة النقدية: نسبة النقدية = موجودات وما يماثلها / خصوم جارية

الجدول 23: حساب نسبة النقدية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
موجودات و ما يماثلها	78889770.52	73793373.81	70986668	82559663.50	85996889.33	94688336
خصوم جارية	414026772.3	411500982.02	365824401.29	375658589.80	369096751.20	399179772.29
نسبة النقدية	0.19	0.18	0.19	0.22	0.23	0.24

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية

تعليق: من خلال جدول نلاحظ ان نسبة سيولة نقدية ارتفعت في سنوات من 2014 حتى 2019 أي ان نسبة نقدية تقل عن نسبة مقبولة (0.75 الى 1) وهذا يعتبر مؤشر سيء.

✓ نسب الهيكل تمويلي واليسر مالي:

- نسبة تمويل الخارجي للأصول: نسبة تمويل خارجي للأصول = (خصوم جارية + خصوم غير جارية) / إجمالي أصول.

## الجدول 24: حساب نسبة تمويل الخارجي للأصول.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	بيان
441397329.80	427980916.20	438206715.80	416072666.20	448038807	447252294.3 0	خصوم جارية + خصوم غير جارية
854151016.50	847323865.83	843722595.58	824990057.60	777630704.60	773907482.1 2	اجمالي أصول
0.52	0.51	0.52	0.50	0.58	058	نسبة تمويل خارجي للأصول

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية

**تعليق:** من خلال جدول تبين أن هذه نسبة مدى اعتماد مؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها أي أن المؤسسة لا تواجه صعوبات في سداد قيمة ديون والفوائد حتى يصل موعد استحقاقها.

• نسبة مديونية كاملة: نسبة مديونية كاملة = (خصوم جارية + خصوم غير جارية) // الأموال الخاصة.

## الجدول 25: حساب نسبة مديونية كاملة

2019	2018	2017	2016	2015	2014	بيان
44139732 9.80	427980916.20	438206715.80	416072666.20	448038807	447252294.30	خصوم جارية + خصوم غير جارية
41275368 6.61	419342949.63	405515609.78	408917391.31	329591897.58	326655187.80	الأموال خاصة
1.07	1.02	1.08	1.02	1.36	1.37	نسبة مديونية كاملة

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

**تعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المديونية كاملة تفوق 1 أي أن المؤسسة تتمكن من تغطية أصولها الثابتة من أموالها الثابتة خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على مدى طويل.

- نسبة مديونية قصيرة الأجل: نسبة مديونية قصيرة الأجل = خصوم جارية / الأموال خاصة

الجدول 26: حساب نسبة مديونية قصيرة الأجل

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خصوم جارية	414026772.32	411500982.02	365824401.29	375658589.80	369096751.20	399179772.29
أموال خاصة	326655187.80	329591897.58	408917391.31	405515609.78	419342949.63	412753686.61
نسبة مديونية قصيرة الأجل	1.27	1.25	0.89	0.93	0.88	0.97

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية

تعليق: من خلال جدول نلاحظ أن نسبة مديونية قصيرة الأجل في سنة 2014 و2015 تفوق 1 هذا يدل المؤسسة تعتمد أكثر نحو الاعتماد على الخصوم جارية لتعويض عجز كبير في الاموال خاصة أما في سنة 2016 و2017 و2018 و2019 أقل من 1 هذا يعني كل أصول جارية غير قادرة على تمويل عن طريق أموال خاصة أي وجود راس مال عامل سالب خلال فترة دراسة.

✓ نسب نشاط:

- معدل دوران إجمالي الأصول: معدل دوران إجمالي أصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

الجدول 27: حساب معدل دوران إجمالي أصول

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الاعمال	477551635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.	64021689
اجمالي أصول	773907482.12	777630704.60	824990057.60	843722595.58	847323865.	85415101
معدل دوران إجمالي أصول	0.62	0.64	0.65	0.69	0.72	0.75

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان معدل دوران إجمالي أصول في ارتفاع مستمر هذا ما يعني كفاءة الإدارة في الاستثمار الموارد مالية متاحة في تحسن مستمر.

- معدل دوران الأصول غير جارية: معدل دوران أصول غير جارية = رقم الأعمال / الأصول غير جارية

الجدول 28: حساب معدل دوران أصول غير جارية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم أعمال	477551635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.22	640216897.13
الأصول غير جارية	429750728.69	436620439.36	478714585.39	490325077.59	496105526.59	498309704.65
معدل دوران الأصول غير جارية	1.11	1.14	1.12	1.18	1.23	1.28

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج

تعليق: من خلال جدول نلاحظ معدل دوران الأصول غير جارية في ارتفاع مستمر وهذا يدل على كفاءة أداء إدارة في استغلال أصولها ثابتة أي أن أداء تشغيلي للمؤسسة في انخفاض.

- معدل دوران الأصول جارية: معدل دوران أصول جارية = رقم الأعمال / الأصول جارية

الجدول 29: حساب معدل دوران أصول جارية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الاعمال	477551635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.22	640216897.13
أصول جارية	344156753.45	341010265.24	346275472.21	353397517.99	351218339.24	355841311.85
معدل دوران أصول جارية	1.39	1.45	1.55	1.64	1.74	1.80

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانية المالية و جدول حساب النتائج

تعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الجارية في ارتفاع مستمر وهذا راجع الى التسيير الجيد للمخزون.

- معدل دوران الذمم وفترة التحصيل: معدل دوران الذمم = رقم الأعمال / رصيد الذمم.

فترة التحصيل = 360 يوم / معدل دوران المدينين.

## الجدول 30 : حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال	477551635.5 9	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378 .22	640216897.13
رصيد الذمم	76894870.79	84087691.66	85685622.95	80110235.13	81699975. 80	75330235.10
معدل دوران الذمم	0.62	5.89	6.27	7.25	7.46	8.50
فترة التحصيل	581 يوم تقريبا	61 يوم تقريبا	57 يوم تقريبا	50 يوم تقريبا	48 يوم تقريبا	42 يوم تقريبا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج

تعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الذمم مرتفع في كل السنوات أي كلما ارتفع معدل دوران الذمم المدينة كلما كان ذلك مؤشر جيد.

- معدل دوران النقدية: معدل دوران النقدية = رقم الأعمال / الموجودات وما يماثلها

## الجدول 31: حساب معدل دوران النقدية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال	477551635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.22	6402168 97.13
موجودات وما يماثلها	78889770.52	73793373.81	70986668	82559663.50	85996889.33	9468833 6
معدل دوران النقدية	6.05	6.72	7.57	0.70	7.09	6.76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية و جدول حساب النتائج

تعليق: تجدر الإشارة الى انه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة كما نلاحظ هناك ارتفاع في سنة 2014، 2015، 2016، 2018 ثم انخفاض في سنة 2017، 2019.

المطلب ثالث: التحليل المالي لحساب نتائج ملبنة الساحل بمستغانم.

1. نسب الربحية لملبنة الساحل بمستغانم:

1.1. نسب ربحية المبيعات:

• نسبة فائض الخام للاستغلال: نسبة فائض الخام للاستغلال = فائض خام للاستغلال / رقم أعمال

الجدول 32: حساب نسبة فائض الخام للاستغلال

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
فائض خام للاستغلال	25300244.43	33946748.88	64223017.07	62750575.61	66897217.4	5473605
رقم أعمال	477551635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.	6402168
نسبة فائض خام للاستغلال	0.05	0.07	0.12	0.11	0.11	-0.09

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول نسبة فائض خام للاستغلال و هذا يعني أن رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.05 بعد دفع كل من الديون والموردون الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم أما في سنة 2015 يقدر ب0.07 وسنة 2016 يقدر ب0.12 أما في سنة 2017 و2018 يقدر ب 0.11 وهذا المؤشر جيد على أداء المؤسسة، أما في سنة 2019 يقدر معدل فائض الإجمالي للاستغلال ب-0.09 هذا مؤشر سلبي حيث أن المؤسسة لم تقم بالمجهودات الكافية لتحسين وضعيتها المالية .

• نسبة نتيجة الاستغلال: نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

الجدول 33: حساب نسبة نتيجة الاستغلال

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الاستغلال	32270136.05	39046638.24	74954991	72556718.68	86745892.98	19291035.
رقم الأعمال	477551635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.22	640216897
نسبة نتيجة الاستغلال	0.07	0.08	0.14	0.12	0.14	0.03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج

تعليق: من الجدول الأعلى تبين أن كل من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.07، 0.08، 0.14، 0.12 في سنة 2014، 2015، 2016، 2018، 2017 على التوالي من نتيجة الاستغلال أي بعد الدفع من الموردين الخارجيين

والعمال والضرائب والرسوم واستبعاد مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة يتضح من خلال هذا هناك تحسن في هامش نتيجة الاستغلال الا أنه لازال ساليا في سنة 2019 المقدر ب 0.03 وهذا يعني أن المؤسسة تحقق خسائر من نشاطها الاستغلالي.

- نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب: نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب / رقم الأعمال.

الجدول 34: حساب نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة العادية قبل الضرائب	32270136.05	39046638.24	74954991	72556718.6	86745892.9	19291035.81
رقم الأعمال	4775511635.59	495588686.94	537063324.34	580695598.30	609730378.22	640216897.13
نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب	0.07	0.08	0.14	0.12	0.14	0.03

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج

تعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت هامش قدره 0.03, 0.07, 0.08 في سنة 2019, 2014, 2015 على الترتيب من النتيجة العادية قبل الضرائب من كل رقم أعمال و يقل عن السنة 2016, 2017, 2018 والذي بلغ 0.14, 0.12, 0.14 على الترتيب و يعود ذلك إلى انخفاض في النتيجة المالية أي أن نتيجة الاستغلال في تحسن.

2.1. نسب المردودية:

- مردودية مالية: مردودية مالية = نتيجة صافية / أموال خاصة

الجدول 35: حساب مردودية مالية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة صافية	32235918.32	35172628.10	68721811.21	65320029.68	79147369.53	72558106.51
أموال خاصة	326655187.80	329591897.58	408917391.31	405515609.78	419342949.63	412753686.61
مردودية مالية	0.10	0.11	0.17	0.16	0.19	0.18

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج و الميزانية المالية

تعليق: تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة بلغت 10 % في سنة 2014 و 11% في سنة 2015 و 17% في سنة 2016 و 16 % في سنة 2017 ثم ارتفعت الى 19% في سنة



2018 و 18% في سنة 2019 من خلال ذلك نستنتج أن ارتفاع في معدل عن سنوات سابقة مرجعه ارتفاع في كل نسبة هامش صافي الربح الذي يقيس فعالية الرقابة على التكاليف .

• مردودية اقتصادية: مردودية الاقتصادية = إجمالي فائض استغلال / مجموع أصول

الجدول 36: حساب مردودية الاقتصادية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي فائض استغلال	25300244.43	33946748.88	64223017.07	62750575.61	66897217.45	54736055.43
مجموع أصول	773907482.12	777630704.60	824990057.60	843722595.58	847323865.83	854151016.50
مردودية اقتصادية	0.03	0.04	0.08	0.07	0.08	-0.06

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على جدول حساب النتائج

تعليق : نلاحظ من خلال جدول أن نسبة مردودية اقتصادية في ارتفاع من سنة لأخرى لتصل الى سنة 2019 تتناقص 0.06- وهذا راجع الى انخفاض الكبير لإجمالي فائض استغلال في مقابل ارتفاع مجموع أصول على توالي هذا يدل على نقص فعالية مؤسسة في استخدام موجودات موضوعة تحت تصرفها.

2. الرافعة المالية:

الجدول 37: حساب الرافعة المالية

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مردودية مالية	0.10	0.11	0.17	0.16	0.19	0.18
مردودية اقتصادية	0.03	0.04	0.08	0.07	0.08	-0.06
الأعباء المالية	0	0	0	0	0	0
ديون مالية + خزينة خصوم	33225522	36537825	50248265	62548126	58884165	42217557.60
معدل استدانة	0.10	0.11	0.12	0.15	0.14	0.10
مردودية اقتصادية - معدل استدانة	-0.07	-0.07	-0.04	-0.08	-0.06	-0.16
رفع مالي = ديون مالية/أموال خاصة	0.10	0.11	0.12	0.15	0.14	0.10
أثر رافعة مالية	0.07	0.07	0.09	0.09	0.11	0.24

مصدر: من اعداد طالبين.

تعليق: يتبين من خلال الجدول السابق ارتفاع معدل المردودية المالية والذي يعكس مردودية رؤوس الأموال الخاصة وهذا بسبب التراجع المستمر في نتائج ملبنة ساحل بالتزامن مع ذلك نلاحظ الانخفاض الحاد في معدل مردودية اقتصادية الذي سجل ترجعا كبيرا مع ذلك نلاحظ في كل سنوات أن معدل مردودية مالية أكبر من معدل مردودية اقتصادية أي وجود أثر للرفع المالي يعني وجود أثر إيجابي للرافعة مالية. يعد أثر الرافعة المالية أثر ضعيفا ذلك بسبب:

- القيمة المنخفضة الرفع والتي تمثل معدل الديون المالية مقارنة برؤوس الأموال الخاصة
- التناقص المستمر في الفرق بين معدل المردودية الاقتصادية ومعدل تكلفة الاستدانة

#### المبحث الثالث: أثر تحليل مالي لملبنة ساحل بمستغانم

سوف نتطرق في هذا المبحث حول الأداء المالي لملبنة ساحل بمستغانم الذي يخص تحليل المالي داخل المؤسسة وكيفية تقييم أدائها المالي والتنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية.

#### المطلب الأول: التحليل المالي داخل ملبنة الساحل بمستغانم

في ملبنة الساحل بولاية مستغانم يوجد قسم خاص بالمحاسبة والمالية يقوم بالتحليل المالي لغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذلك يستعمل هذا التحليل للرقابة المالية والتخطيط المالي حيث يتم بواسطته مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المالي مخطط له، بالإضافة الى ذلك يهدف الى المساعدة الإدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات مالية والتنبؤ بالنتائج المالية لغرض التحليل المالي وتمثلة في الميزانيات المالية وحسابات نتائج.

#### المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لملبنة الساحل بمستغانم

تعتمد ملبنة الساحل بولاية مستغانم على التحليل المالي لتقييم أدائها المالي وهذا بالاعتماد على مصادرها الداخلية المتمثلة في (الميزانيات المالية، جداول حسابات النتائج) وهذا بالاعتماد عليها في حساب مختلف مؤشرات المالية المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي بمختلف أنواعه واعتمادها على النسب المالية كمؤشر اخر فعال لتقييم أدائها المالي بمختلف أنواعه كما تستخدم كذلك تحليل المقارن لبندود الميزانية المالية للمؤسسة لمدة زمنية لا تتعدى 3 سنوات وهذا لمعرفة أهم التغيرات الحاصلة في نشاطها من أجل تعزيز نقاط القوة فيه وتجنب نقاط الضعف، حيث صرح لنا إدارات قسم المالية والمحاسبة لملبنة الساحل بولاية مستغانم أنه توجد عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة من بينها أنماط القيادة والتكنولوجيا والتي لا تعتبر متطورة الى حد كبير بل هي تعتمد على تقنيات الإنتاج بالإضافة الى أن المؤسسة تهدف من خلال تقييم أدائها المالي لتقييم ربحية المالية وسيولتها و هيكلها المالي ومردوديتها وتطور نشاطها مما يجعل المؤسسة تحسن من أدائها المالي ومعرفة مواطن قوتها لتعزيزها والتعرف على نقاط ضعف المؤسسة وتعديلها.

#### المطلب الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالنتائج المستقبلية لملبنة الساحل بولاية مستغانم

تعتمد المؤسسة على التحليل المالي بغرض التنبؤ بنتائج المستقبلية حيث أنها تقدر مبيعات وأرباح المؤسسة بالاستعانة بالمخطط السنوي التقديري والذي يتم اعتماده شهريا من طرف رئيس المالية والمحاسبة والذي يتم فيه تقدير الأرباح والمبيعات شهريا والتنبؤ بها قبل حدوثها وهذا من حيث كمية تلك المبيعات وسعر بيعها ومجمل ربحها حيث مجمل تلك التقديرات الشهرية للمبيعات والأرباح تعطينا مخطط سنوي تقديري لها والذي يتم مقارنتهم مع المخطط له حيث يتم تحليل نتائج هذا المخطط من أجل معرفة الانحرافات و اتخاذ القرارات فيما يخص تطوير و تحسين الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراسة تطبيقية لملبنة الساحل بولاية مستغانم لاحظنا أن المؤسسة اعتمدت على التحليل المالي لتقييم أدائها المالي والتنبؤ بالمستقبل نتائجها المالية من أرباح ومبيعات و هو مؤشر جيد بواسطته يمكن القول أن المؤسسة حققت توازن مالي أي أنها مستقلة ماليا غير مثقلة بالديون و بالتالي نقول ان مستوى أدائها المالي مقبول و عليه مضاعفة مجهوداتها من أجل وصول المؤسسة لأهدافها المالية.

يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المستعملة في تقييم الأداء داخل المؤسسة والتي يستطيع المستخدم من خلالها معرفة السياسة المتبعة داخل المؤسسة وتوجيه الانتباه اتجاه النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة. واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار ولا يتحقق ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة في التحليل المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

ولقد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي كون المعلومة المالية اداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه. كما تمثل المرأة التي تظهر من خلالها أمام المتعاملين معها. ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة. كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية). إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن الضعف في هذه المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقاً من المعطيات المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

#### نتائج الدراسة:

من خلال اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة ملبنة الساحل ولاية مستغانم خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات والتمثلة فيما يلي:

- ✓ من خلال التحليل المقارن لعناصر الميزانية المالية تمكنا من استخلاص ما يلي:
- ❖ قيام المؤسسة ببيع أو التنازل عن البعض من تجهيزات إنتاجية، وهذا راجع لنقص أصولها الغير الجارية.
- ❖ لا يتم بيع منتجات المؤسسة فور إنتاجها مما زاد من مخزونها.
- ❖ اعتماد المؤسسة على مواردها المالية الخاصة، ويظهر ذلك من خلال نقص خصومها الجارية و الغير الجارية خلال سنوات الدراسة.

- ✓ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي أن كل من رأس المال العامل واحتياجات الراس المال العامل ذو القيمة السالبة والخزينة الصافية موجبة وهذا يعني موارد محققة بواسطة دورة الاستغلال تمويل جزء من الاصول الثابتة.
- ✓ من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة غير مثقلة بالديون. وهي وضعية تسمح للمؤسسة بسداد ديونها اتجاه الغير دون أي صعوبات. ويدل هذا كذلك على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تملكه من أموال.

- ✓ بالنسبة للسيولة تبين أن المؤسسة حافظت على نسبة متقاربة من للسيولة سريعة بين سنة 2014 وسنة 2019 بما أن نسبة أقل من نسبة السيولة السريعة فإنه مؤشر سيء أي أن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم

الجارية. أما فيما يخص نسبة السيولة النقدية ارتفعت في السنوات الدراسة. أي أن النسبة تقل عن النسبة المقبولة (0.75 إلى 1) وهذا يعتبر مؤشراً سيئاً.

✓ من خلال حساب نسب الهيكلية واليسر المالي تبين مدى اعتماد المؤسسي على أموال الغير في تمويل أصولها نلاحظ أن معدل دوران الأصول في ارتفاع مستمر وهذا دليل على كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تحسين مستمر.

#### الاقتراحات الدراسة:

من بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

- ✓ القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية و في كل وظيفة على حدى سعي التحقيق الأداء الأمثل.
- ✓ أن تولي اهتماما كبير في عملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي.
- ✓ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيتات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على فوائد.
- ✓ تحصيل فوائد لدى الغير.
- ✓ تسديد الديون قصيرة.

بالإضافة إلى هذا نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي، وذلك بتشخيص حالة له من أجل معرفة الوضعية المالية بصفة مستمرة من أجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.

#### آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول إن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة ولا ينحصر فقط على الجانب المالي. وعلى هذا الأساس نطمح بهذا البحث المتواضع على أن نكون قد فتحنا المجال إلى دراسات أخرى أوسع تخص الأداء الكلي للمؤسسة وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة، وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة.

## قائمة المراجع والمصادر:

### الكتب:

1. منير شاكر محمد والآخرين، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
2. أمين السيد أحمد لطفي "التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.
3. الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
4. خالد هادفي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى الجزء الأول، 2014.
5. دونالد كيسو، جيرى ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
6. السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2000.
7. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
8. عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق للنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
9. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية المؤسسات دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، 2008.
10. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1990.
11. عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.
12. عبد الغفار الحنفي، الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
13. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، لأردن، 2008.
14. عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والاعمال الجامعية الأردنية، الأردن، بدون سنة النشر.
15. علاء فرحان طالب، إيمان شحان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

16. الكرخي مجيد محمود جعفر، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
17. محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986.
18. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
19. محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
20. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط1 2010.
21. مليكة زغيب ميلود بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. ديوان المطبوعات الجامعية 2010.
22. موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
23. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل النظري وتطبيقي)، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
24. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر.
25. ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
26. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000.
27. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
28. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

#### المجلات:

1. أحمد خليلي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف "المسيلة، الجزائر، مجلد02، العدد 02، 30 ديسمبر 2018.
2. حمزة كبلوتي ومحمد السعيد سعيداني، أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ، بو صوف، ميلة، الجزائر، مجلد02، عدد01، 31 مارس 2018.
3. صافية بومصباح والحوسين بلعجوز، "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات-دراسة عينة من المؤسسات مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلد03، عدد01، 20 ديسمبر 2018.



4. عبد الغني دادن، الأداء المالي - قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2006 العدد 04.
5. علي بحري، "تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة 2016/2011 مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 17، عدد 35، 01 جويلية 2018.
6. عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة الجزائر، المجلد 31، العدد 01، جوان 2020، تاريخ استلام 2019/11/28، تاريخ القبول 2020/04/04.

#### القوانين والتشريعات:

1. مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27.
2. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجديدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 19.

#### مذكرات ماجستير:

1. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلية -سطييف مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
2. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

#### المراجع باللغة الفرنسية:

1. Christophe Thibierge, Analyse financière. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007.
2. Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales. L'Harmattan, Paris, France, 2009.
3. Alain Marion, Jacqueline DELAHAYE Florence DELAHAYE, DCG6 Finance D'entreprise. DUNOD, Paris, France, 2007.
4. Arnaud Thauvron, Evaluation des entreprises (technique de gestion), Edition economica, paris, 2005.

5. Chantal Buissart M.Benkaci, Analyse financière. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011.
6. Christian Hoarau, maitriser le diagnostic financier. Groupe revue fiduciaire, 2 éditions, paris, 2001.
7. Elie Cohen, analyse financière. E.d ECONOMICA, 6 éditions, paris, France, 2006.
8. Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière information financière et diagnostic. Dunod, 3 éditions, Paris, France, 2006.
9. PIERRE PAUCHER, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Editon O. P. U, 1993.

## الملخص:

إن التغيرات والتطورات المتنامية والمتزايدة التي شهدتها العالم, في جميع القطاعات سواء كانت الاقتصادية , الاجتماعية , السياسية أو التكنولوجية , مما جعل المؤسسة تعيش في محيط يتسم بسرعة التقلب ,وكذلك تسعى للتحكم في إمكانياتها , واستغلالها بأفضل أسلوب تمكن للمؤسسة على الاستمرارية والبقاء ,ولا يتحقق هذا إلا بتقييم الأداء المالي من أجل تحديد المركز المالي الراهن والمستقبلي , وذلك من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي والمتمثلة في المعطيات المالية من القوائم المالية والنسب المالية التي تعد الأكثر أهمية لما تعكسه من نقاط القوة والضعف لأداء المؤسسة .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي، التقييم المالي، المعطيات المالية.

## Summary:

The growing and increasing changes and developments that the world witnessed, in all sectors, whether economic, social, political or technological, which made the institution live in an environment characterized by rapid volatility, as well as seeking to control its capabilities, and exploit them in the best way that enables the institution to continue and survive, and this is not achieved Except for evaluating financial performance in order to determine the current and future financial position, by relying on financial analysis tools represented in the financial data from the financial statements and financial ratios that are most important because they reflect the strengths and weaknesses of the institution's performance

**Key words:** financial analysis, financial performance, financial evaluation, financial data.

**BILAN (ACTIF)**  
2018

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		690 000,00	552 000,00	138 000,00	138 000,00
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		277 555 900,00	0,00	277 555 900,00	277 555 900,00
Bâtiments		182 799 556,00	146 239 644,80	36 559 911,20	33 596 511,20
Autres immobilisations corporelles		791 099 850,00	632 879 880,00	158 219 970,00	156 199 970,00
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		4 876 480,39	0,00	4 876 480,39	4 876 480,39
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence		700 000,00	0,00	700 000,00	700 000,00
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		352 666,00	0,00	352 666,00	352 666,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		17 702 599,00	0,00	17 702 599,00	16 905 550,00
Impôts différés actif					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 275 777 051,39</b>	<b>779 671 524,80</b>	<b>496 105 526,59</b>	<b>490 325 077,59</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		82 559 886,33	4 953 593,18	77 606 293,15	84 812 438,40
<b>Créances et emplois assimilés</b>				0,00	0,00
Clients		152 258 966,00	70 558 990,20	81 699 975,80	80 110 235,13
Autres débiteurs		54 702 932,04	0,00	54 702 932,04	54 702 932,04
Impôts et assimilés		51 212 248,92	0,00	51 212 248,92	51 212 248,92
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		85 996 889,33	0,00	85 996 889,33	82 559 663,50
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>426 730 922,62</b>	<b>75 512 583,38</b>	<b>351 218 339,24</b>	<b>353 397 517,99</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 702 507 974,01</b>	<b>855 184 108,18</b>	<b>847 323 865,83</b>	<b>843 722 595,58</b>

**BILAN (ACTIF)**  
2017

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		690 000,00	552 000,00	138 000,00	140 500,00
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		277 555 900,00	0,00	277 555 900,00	277 555 900,00
Bâtiments		167 982 556,00	134 386 044,80	33 596 511,20	28 000 000,00
Autres immobilisations corporelles		780 999 850,00	624 799 880,00	156 199 970,00	151 200 040,00
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		4 876 480,39	0,00	4 876 480,39	4 876 480,39
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		700 000,00	0,00	700 000,00	700 000,00
Autres titres immobilisés					0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		352 666,00	0,00	352 666,00	352 666,00
Impôts différés actif		16 905 550,00	0,00	16 905 550,00	15 888 999,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 250 063 002,39</b>	<b>759 737 924,80</b>	<b>490 325 077,59</b>	<b>478 714 585,39</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		90 225 998,30	5 413 559,90	84 812 438,40	83 688 000,30
<b>Créances et emplois assimilés</b>				0,00	
Clients		150 669 225,33	70 558 990,20	80 110 235,13	85 685 622,95
Autres débiteurs		54 702 932,04	0,00	54 702 932,04	54 702 932,04
Impôts et assimilés		51 212 248,92	0,00	51 212 248,92	51 212 248,92
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		82 559 663,50	0,00	82 559 663,50	70 986 668,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>429 370 068,09</b>	<b>75 972 550,10</b>	<b>353 397 517,99</b>	<b>346 275 472,21</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 679 433 070,48</b>	<b>835 710 474,90</b>	<b>843 722 595,58</b>	<b>824 990 057,60</b>
				0,00	

**GIPLAIT MOSTAGANEM**

SALAMANDRE MOSTAGANEM

**BILAN (ACTIF)**

2016

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		702 500,00	562 000,00	140 500,00	225 000,00
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		277 555 900,00	0,00	277 555 900,00	277 555 900,00
Bâtiments		140 000 000,00	112 000 000,00	28 000 000,00	38 850 200,00
Autres immobilisations corporelles		756 000 200,00	604 800 160,00	151 200 040,00	98 070 225,00
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		4 876 480,39	0,00	4 876 480,39	4 876 480,39
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		700 000,00	0,00	700 000,00	500 000,00
Autres titres immobilisés				0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		352 666,00	0,00	352 666,00	554 967,97
Impôts différés actif		15 888 999,00	0,00	15 888 999,00	15 987 666,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 196 076 745,39</b>	<b>717 362 160,00</b>	<b>478 714 585,39</b>	<b>436 620 439,36</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		89 666 989,30	5 978 989,00	83 688 000,30	89 222 748,30
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		165 589 969,30	79 904 346,35	85 685 622,95	84 087 691,66
Autres débiteurs		54 702 932,04	0,00	54 702 932,04	48 012 154,55
Impôts et assimilés		51 212 248,92	0,00	51 212 248,92	45 894 296,92
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		70 986 668,00	0,00	70 986 668,00	73 793 373,81
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>432 158 807,56</b>	<b>85 883 335,35</b>	<b>346 275 472,21</b>	<b>341 010 265,24</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 628 235 552,95</b>	<b>803 245 495,35</b>	<b>824 990 057,60</b>	<b>777 630 704,60</b>

**GIPLAIT MOSTAGANEM**

**BILAN (ACTIF)**

2015

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		208 100,00	166 480,00	225 000,00	66 651,25
<b>Immobilisations corporelles</b>		0			0
Terrains		277 555 900,00	0,00	277 555 900,00	277 555 900,00
Bâtiments		159 530 360,00	127 624 288,00	38 850 200,00	44 269 902,80
Autres immobilisations corporelles		660 366 533,00	528 293 226,40	98 070 225,00	85 664 388,02
Immobilisations en concession		0			0
<b>Immobilisations encours</b>		4 876 480,39	0,00	4 876 480,39	4 876 480,39
<b>Immobilisations financières</b>		0			0
Titres mis en équivalence		0			0
Autres participations et créances rattachées		500 000,00	0,00	500 000,00	357 142,86
Autres titres immobilisés		0			0
Prêts et autres actifs financiers non courants		554 967,97	0,00	554 967,97	873 317,67
Impôts différés actif		15 987 666,00	0,00	15 987 666,00	16 086 945,70
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 119 580 007,36</b>	<b>656 083 994,40</b>	<b>436 620 439,36</b>	<b>429 750 728,67</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					0
<b>Stocks et encours</b>		95 102 862,50	5 880 114,20	89 222 748,30	95 123 539,64
<b>Créances et emplois assimilés</b>					0
Clients		156 996 336,20	78 640 220,40	84 087 691,66	76 894 870,79
Autres débiteurs		51 669 558,50	0,00	48 012 154,55	45 349 796,36
Impôts et assimilés		53 448 995,00	0,00	45 894 296,92	47 898 776,14
Autres créances et emplois assimilés					0
<b>Disponibilités et assimilés</b>					0
Placements et autres actifs financiers courants					0
Trésorerie		75 889 225,00	0,00	73 793 373,81	78 889 770,52
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>433 106 977,20</b>	<b>84 520 334,60</b>	<b>341 010 265,24</b>	<b>344 156 753,45</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 552 686 984,56</b>	<b>740 604 329,00</b>	<b>777 630 704,60</b>	<b>773 907 482,12</b>

GIPLAIT MOSTAGANEM

**GIPLAIT MOSTAGANEM**

SALAMANDRE MOSTAGANEM

**BILAN (PASSIF)**

2014

LIBELLE	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		300 000 000,00	290 480 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		32 235 918,32	10 300 778,14
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-5 580 730,52	-19 196 141,21
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>326 655 187,80</b>	<b>281 584 636,93</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 759 869,00	1 203 800,00
Impôts (différés et provisionnés)		7 898 698,00	8 165 051,51
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		23 566 955,00	31 708 558,21
<b>TOTAL II</b>		<b>33 225 522,00</b>	<b>41 077 409,72</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		180 750 225,33	222 530 660,00
Impôts		2 220 558,66	1 268 731,90
Autres dettes		231 055 988,33	268 069 186,87
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>414 026 772,32</b>	<b>491 868 578,77</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>773 907 482,12</b>	<b>814 530 625,42</b>



**BILAN (PASSIF)**

2019

<b>LIBELLE</b>	<b>NOTE</b>	<b>N</b>	<b>N-1</b>
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		300 000 000,00	300 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		72 558 106,51	79 147 369,53
Autres capitaux propres - Report à nouveau		40 195 580,10	40 195 580,10
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>412 753 686,61</b>	<b>419 342 949,63</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 759 869,00	1 759 869,00
Impôts (différés et provisionnés)		7 898 698,00	7 898 698,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		32 558 990,60	49 225 598,00
<b>TOTAL II</b>		<b>42 217 557,60</b>	<b>58 884 165,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		142 558 993,69	129 558 996,00
Impôts		2 950 889,30	2 540 870,20
Autres dettes		253 669 889,30	236 996 885,00
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>399 179 772,29</b>	<b>369 096 751,20</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>854 151 016,50</b>	<b>847 323 865,83</b>

<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		300 000 000,00	300 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		79 147 369,53	65 320 029,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau		40 195 580,10	40 195 580,10
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>419 342 949,63</b>	<b>405 515 609,78</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 759 869,00	1 759 869,00
Impôts (différés et provisionnés)		7 898 698,00	7 898 698,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 225 598,00	52 889 559,00
<b>TOTAL II</b>		<b>58 884 165,00</b>	<b>62 548 126,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		129 558 996,00	130 558 999,30
Impôts		2 540 870,20	2 540 870,20
Autres dettes		236 996 885,00	242 558 990,30
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>369 096 751,20</b>	<b>375 658 859,80</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>847 323 865,83</b>	<b>843 722 595,58</b>

**BILAN (PASSIF)**  
2017

LIBELLE	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		300 000 000,00	300 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		65 320 029,68	68 721 811,21
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		40 195 580,10	40 195 580,10
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>405 515 609,78</b>	<b>408 917 391,31</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 759 869,00	1 759 869,00
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		<b>7 898 698,00</b>	<b>7 898 698,00</b>
Autres dettes non courantes		52 889 559,00	40 589 698,00
Provisions et produits constatés d'avance		62 548 126,00	50 248 265,00
<b>TOTAL II</b>			
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		130 558 999,30	125 989 636,00
Impôts		2 540 870,20	2 030 053,91
Autres dettes		242 558 990,30	237 804 711,38
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>375 658 859,80</b>	<b>365 824 401,29</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>843 722 595,58</b>	<b>824 990 057,60</b>
		0,00	

**BILAN (PASSIF)**  
2016

LIBELLE	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		300 000 000,00	300 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		68 721 811,21	35 172 628,10
Autres capitaux propres - Report à nouveau		40 195 580,10	-5 580 730,52
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>408 917 391,31</b>	<b>329 591 897,58</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 759 869,00	1 759 869,00
Impôts (différés et provisionnés)		7 898 698,00	7 898 698,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		40 589 698,00	26 879 258,00
<b>TOTAL II</b>		<b>50 248 265,00</b>	<b>36 537 825,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 989 636,00	173 394 910,74
Impôts		2 030 053,91	2 208 412,28
Autres dettes		237 804 711,38	235 897 659,00
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>365 824 401,29</b>	<b>411 500 982,02</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>824 990 057,60</b>	<b>777 630 704,60</b>



**BILAN (ACTIF)**  
2014

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		807 051,25	740 400,00	66 651,25	351 250,00
<b>Immobilisations corporelles</b>		0	0,00	0	
Terrains		277 555 900,00	0,00	277 555 900,00	285 829 285,00
Bâtiments		172 229 974,80	127 960 072,00	44 269 902,80	44 215 993,51
Autres immobilisations corporelles		605 928 940,02	520 264 552,00	85 664 388,02	108 886 884,36
Immobilisations en concession		0	0,00	0	
<b>Immobilisations encours</b>		4 876 480,39	0,00	4 876 480,39	5 023 900,39
<b>Immobilisations financières</b>		0	0,00	0	
Titres mis en équivalence		0	0,00	0	
Autres participations et créances rattachées		357 142,86	0,00	357 142,86	500 000,00
Autres titres immobilisés		0	0,00	0	
Prêts et autres actifs financiers non courants		873 317,67	0,00	873 317,67	544 967,97
Impôts différés actif		16 086 945,70	0,00	16 086 945,70	16 580 286,33
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 078 715 752,67</b>	<b>648 965 024,00</b>	<b>429 750 728,67</b>	<b>461 932 567,56</b>
<b>ACTIF COURANT</b>		0		0	
<b>Stocks et encours</b>		101 003 653,84	5 880 114,20	95 123 539,64	78 230 020,82
<b>Créances et emplois assimilés</b>		0	0,00	0	
Clients		155 535 091,19	78 640 220,40	76 894 870,79	29 119 422,31
Autres débiteurs		45 349 796,36	0,00	45 349 796,36	97 221 351,71
Impôts et assimilés		47 898 776,14	0,00	47 898 776,14	41 164 349,61
Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0	
<b>Disponibilités et assimilés</b>		0	0,00	0	
Placements et autres actifs financiers courants		0	0,00	0	
Trésorerie		78 889 770,52	0,00	78 889 770,52	106 862 913,41
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>428 677 088,05</b>	<b>84 520 334,60</b>	<b>344 156 753,45</b>	<b>352 598 057,86</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 507 392 840,72</b>	<b>733 485 358,60</b>	<b>773 907 482,12</b>	<b>814 530 625,42</b>

**GIPLAIT MOSTAGANEM**  
SALAMANDRE MOSTAGANEM

**BILAN (PASSIF)**  
2015

LIBELLE	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		300 000 000,00	300 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		35 172 628,10	32 235 918,32
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-5 580 730,52	-5 580 730,52
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>329 591 897,58</b>	<b>326 655 187,80</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 759 869,00	1 759 869,00
Impôts (différés et provisionnés)		7 898 698,00	7 898 698,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		26 879 258,00	23 566 955,00
<b>TOTAL II</b>		<b>36 537 825,00</b>	<b>33 225 522,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		173 394 910,74	180 750 225,33
Impôts		2 208 412,28	2 220 558,66
Autres dettes		235 897 659,00	231 055 988,33
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>411 500 982,02</b>	<b>414 026 772,32</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>777 630 704,60</b>	<b>773 907 482,12</b>

0,00

2019

LIBELLE	NOTE	N	N-1
		640 216 897,13	609 730 378,22
Ventes et produits annexes		-1 990 591,31	-1 895 801,25
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0
Production immobilisée		10 927 224,85	10 406 880,81
Subventions d'exploitation		649 153 530,66	618 241 457,78
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		-521 170 075,70	-487 784 302,57
Achats consommés		-12 001 879,21	-11 430 361,15
Services extérieurs et autres consommations		-533 171 954,91	-499 214 663,72
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		115 981 575,75	119 026 794,05
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		-54 077 381,69	-51 502 268,27
Charges de personnel		-658 673,74	-627 308,33
Impôts, taxes et versements assimilés		-54 736 055,43	66 897 217,45
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		31 267 583,97	31 254 911,87
Autres produits opérationnels		-1 331 250,36	-1 267 857,49
Autres charges opérationnelles		-12 151 238,93	-11 572 608,51
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		1 505 941,13	1 434 229,65
Reprise sur pertes de valeur et provisions		19 291 035,81	86 745 892,98
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		0,00	0,00
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiers		0,00	0,00
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>		19 291 035,81	86 745 892,98
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		-7 978 449,62	-7 598 523,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		681 927 055,76	650 930 599,29
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		-609 368 949,25	-571 783 229,76
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		72 558 106,51	79 147 369,53
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		72 558 106,51	79 147 369,53
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>			

2018

LIBELLE	NOTE	N	N-1
		609 730 378,22	580 695 598,30
Ventes et produits annexes		-1 895 801,25	-1 805 525,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		10 406 880,81	8 950 255,00
Subventions d'exploitation		618 241 457,78	587 840 328,30
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		-487 784 302,57	-464 556 478,64
Achats consommés		-11 430 361,15	-10 886 058,24
Services extérieurs et autres consommations		-499 214 663,72	-475 442 536,88
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		119 026 794,05	112 397 791,42
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		-51 502 268,27	-49 049 779,31
Charges de personnel		-627 308,33	-597 436,50
Impôts, taxes et versements assimilés		66 897 217,45	62 750 575,61
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		31 254 911,87	20 669 225,30
Autres produits opérationnels		-1 267 857,49	-1 207 483,32
Autres charges opérationnelles		-11 572 608,51	-11 021 531,91
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		1 434 229,65	1 365 933,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		86 745 892,98	72 556 718,68
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
Produits financiers			
Charges financiers			
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>		86 745 892,98	72 556 718,68
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		-7 598 523,45	-7 236 689,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		650 930 599,29	609 875 486,60
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		-571 783 229,76	-544 555 456,92
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		79 147 369,53	65 320 029,68
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		79 147 369,53	65 320 029,68
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>			



2017

LIBELLE	NOTE	N	N-1
		580 695 598,30	537 063 324,34
Ventes et produits annexes		-1 805 525,00	-1 805 525,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		8 950 255,00	8 950 255,00
Subventions d'exploitation		587 840 328,30	544 208 054,34
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		-464 556 478,64	-421 787 467,00
Achats consommés		-10 886 058,24	-10 886 058,24
Services extérieurs et autres consommations		-475 442 536,88	-432 673 525,24
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		112 397 791,42	111 534 529,10
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		-49 049 779,31	-46 714 075,53
Charges de personnel		-597 436,50	-597 436,50
Impôts, taxes et versements assimilés		62 750 575,61	64 223 017,07
<b>IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		20 669 225,30	19 642 237,18
Autres produits opérationnels		-1 207 483,32	-1 207 483,32
Autres charges opérationnelles		-11 021 531,91	-9 203 266,93
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		1 365 933,00	1 500 487,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		72 556 718,68	74 954 991,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
Produits financiers			
Charges financiers			
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>		72 556 718,68	74 954 991,00
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		-7 236 689,00	-6 233 179,79
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		609 875 486,60	565 350 778,52
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		-544 555 456,92	-496 628 967,31
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		65 320 029,68	68 721 811,21
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		65 320 029,68	68 721 811,21
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>			

**COMPTE DE RESULTAT /NATURE**  
2016

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		537 063 324,34	495 588 686,94
Variation stocks produits finis et en cours		-1 805 525,00	-1 058 225,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		8 950 255,00	9 273 139,00
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>544 208 054,34</b>	<b>503 803 600,94</b>
Achats consommés		-421 787 467,00	-408 712 788,71
Services extérieurs et autres consommations		-10 886 058,24	-9 428 881,09
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-432 673 525,24</b>	<b>-418 141 669,80</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>111 534 529,10</b>	<b>85 661 931,14</b>
Charges de personnel		-46 714 075,53	-50 519 083,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-597 436,50	-1 196 098,50
<b>IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>64 223 017,07</b>	<b>33 946 748,88</b>
Autres produits opérationnels		19 642 237,18	15 977 525,89
Autres charges opérationnelles		-1 207 483,32	-1 500 699,35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-9 203 266,93	-10 357 193,18
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 500 487,00	980 256,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>74 954 991,00</b>	<b>39 046 638,24</b>
Produits financiers			
Charges financiers			
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>74 954 991,00</b>	<b>39 046 638,24</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-6 233 179,79	-3 874 010,14
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>565 350 778,52</b>	<b>520 761 382,83</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-496 628 967,31</b>	<b>-485 588 754,73</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>68 721 811,21</b>	<b>35 172 628,10</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>68 721 811,21</b>	<b>35 172 628,10</b>

23 792 700,67

**GIPLAIT MOSTAGANEM**  
SALAMANDRE MOSTAGANEM

**COMPTE DE RESULTAT /NATURE**

2015

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		495 588 686,94	477 551 635,59
Variation stocks produits finis et en cours		-1 058 225,00	-620 229,66
Production immobilisée		9 273 139,00	9 607 671,17
Subventions d'exploitation		503 803 600,94	486 539 077,11
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>503 803 600,94</b>	<b>486 539 077,11</b>
Achats consommés		-408 712 788,71	-396 043 402,72
Services extérieurs et autres consommations		-9 428 881,09	-8 166 757,58
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-418 141 669,80</b>	<b>-404 210 160,30</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>85 661 931,14</b>	<b>82 328 916,81</b>
Charges de personnel		-50 519 083,76	-54 634 021,87
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 196 098,50	-2 394 650,51
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>33 946 748,88</b>	<b>25 300 244,43</b>
Autres produits opérationnels		15 977 525,89	16 683 549,81
Autres charges opérationnelles		-1 500 699,35	-1 865 117,72
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-10 357 193,18	-11 655 801,29
Reprise sur pertes de valeur et provisions		980 256,00	3 827 260,82
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>39 046 638,24</b>	<b>32 270 136,05</b>
Produits financiers			
Charges financiers			
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>39 046 638,24</b>	<b>32 270 136,05</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 874 010,14	-2 407 752,55
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>520 761 382,83</b>	<b>507 029 887,74</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-485 588 754,73</b>	<b>-474 793 969,42</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>35 172 628,10</b>	<b>32 235 918,32</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>35 172 628,10</b>	<b>32 235 918,32</b>

0,00

**GIPLAIT MOSTAGANEM**  
SALAMANDRE MOSTAGANEM

**COMPTE DE RESULTAT /NATURE**

2014

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		477 551 635,59	467 551 635,59
Variation stocks produits finis et en cours		-620 229,66	-620 229,66
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		9 607 671,17	9 607 671,17
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>486 539 077,11</b>	<b>476 539 077,11</b>
Achats consommés		-396 043 402,72	-399 589 669,30
Services extérieurs et autres consommations		-8 166 757,58	-8 166 757,58
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-404 210 160,30</b>	<b>-407 756 426,88</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>82 328 916,81</b>	<b>68 782 650,23</b>
Charges de personnel		-54 634 021,87	-56 897 889,30
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 394 650,51	-2 394 650,51
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>25 300 244,43</b>	<b>9 490 110,41</b>
Autres produits opérationnels		16 663 549,81	16 663 549,81
Autres charges opérationnelles		-1 865 117,72	-1 865 117,72
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-11 655 801,29	-10 407 272,63
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 200 795,64	-1 172 739,18
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>34 643 670,87</b>	<b>12 708 530,70</b>
Produits financiers			
Charges financiers			
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>34 643 670,87</b>	<b>12 708 530,70</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 407 752,55	-2 407 752,55
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>509 403 422,56</b>	<b>492 029 887,74</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-477 167 504,24</b>	<b>-481 729 109,60</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>32 235 918,32</b>	<b>10 300 778,14</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>32 235 918,32</b>	<b>10 300 778,14</b>